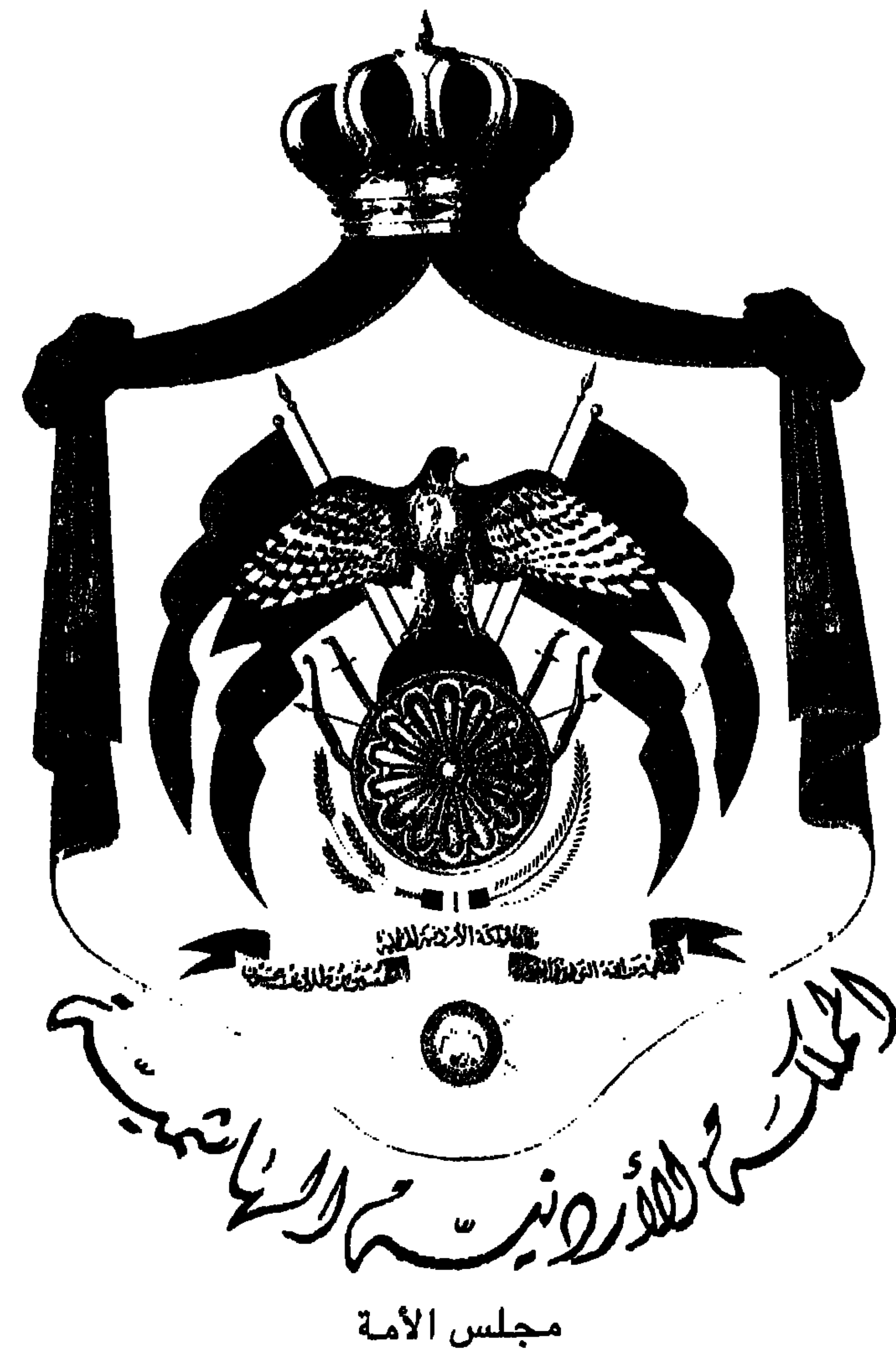


مجلس الأمة

الاثنين ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٤١٠ هجرية الموافق ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٨٩ ميلادية

(عدد خاص)

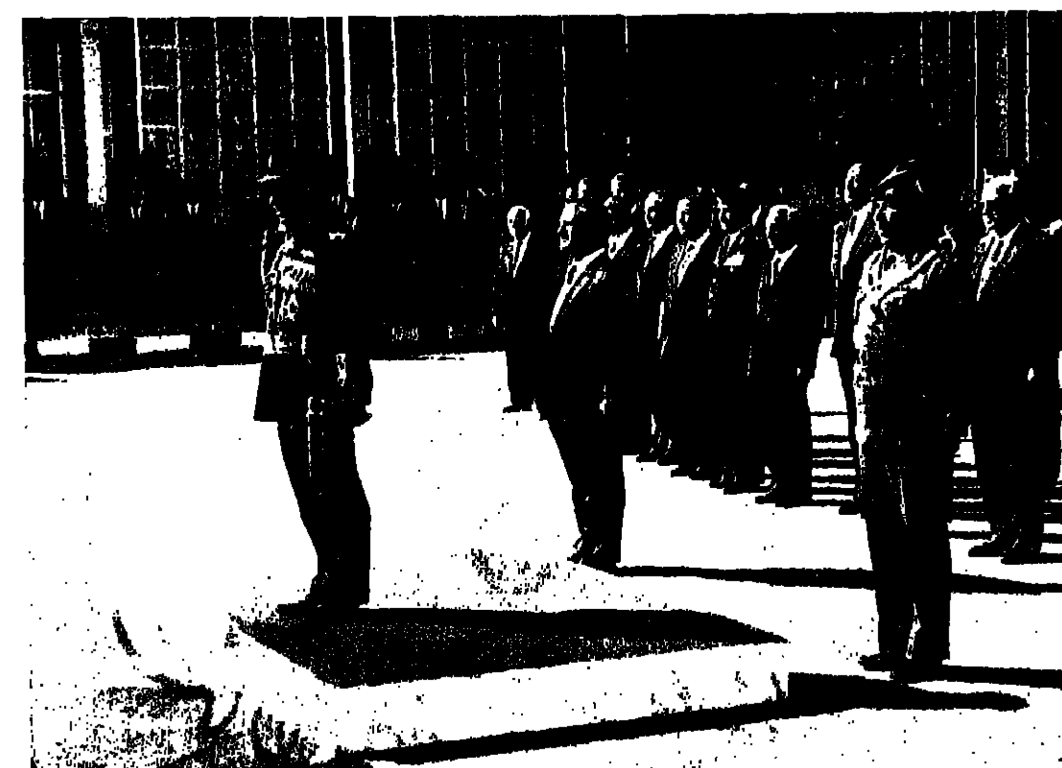
(المجلد ٢٧)

عدد خاص يصدر عن الامانة العامة لمجلس الأمة بمناسبة

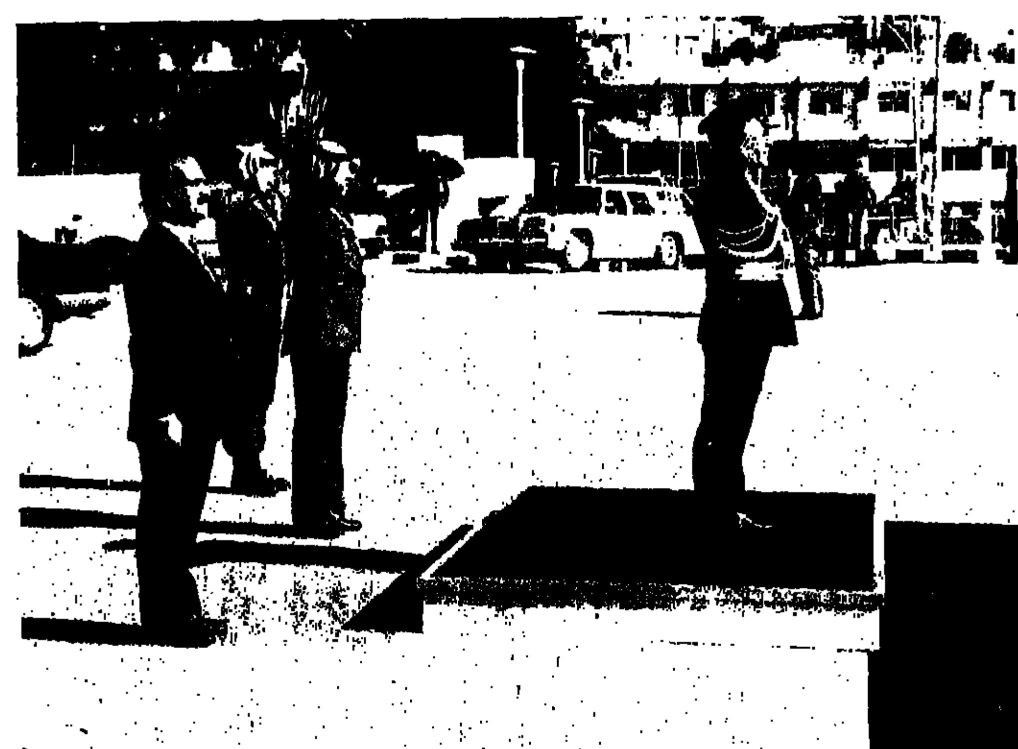
افتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر

في يوم الاثنين الواقع في ٢٢ ربيع ثاني سنة ١٤١٠ هجرية

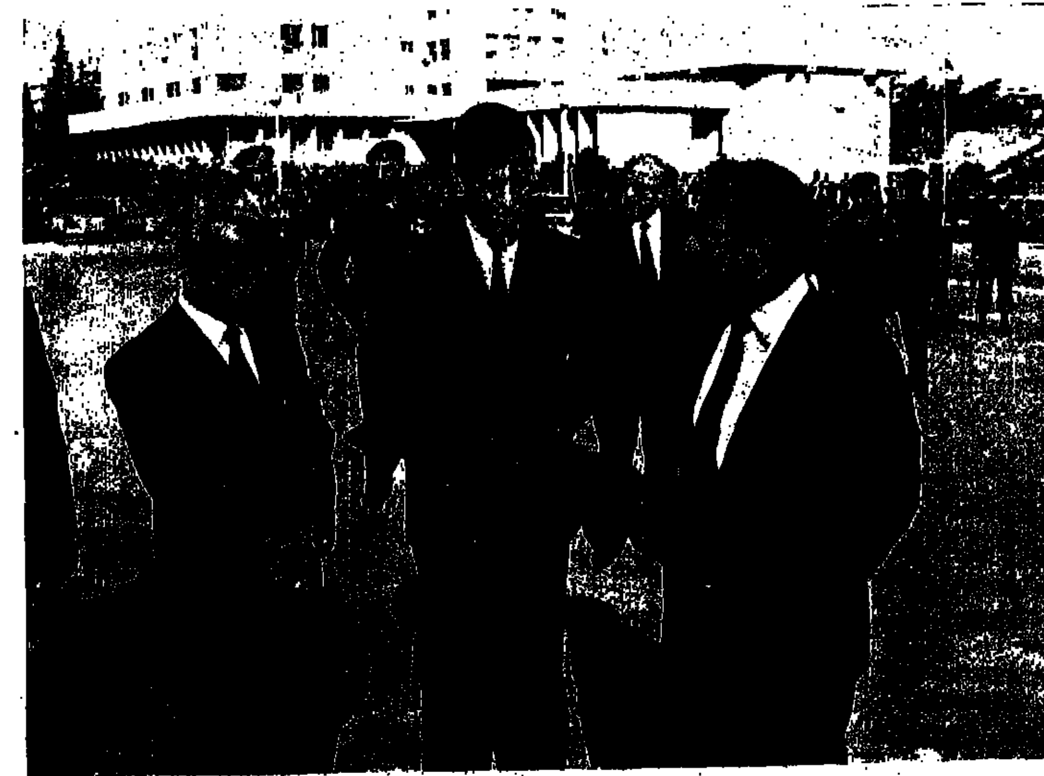
الموافق ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ ميلادية



جلالة الملك المعظم عند تشريفه مبنى مجلس الأمة

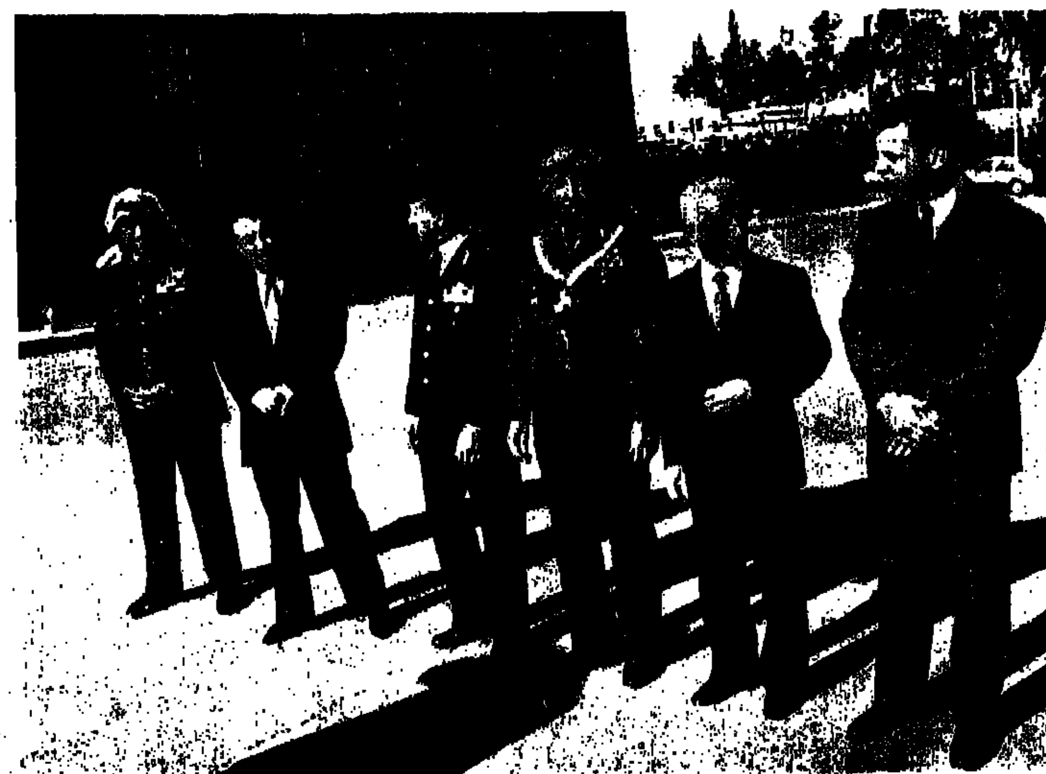


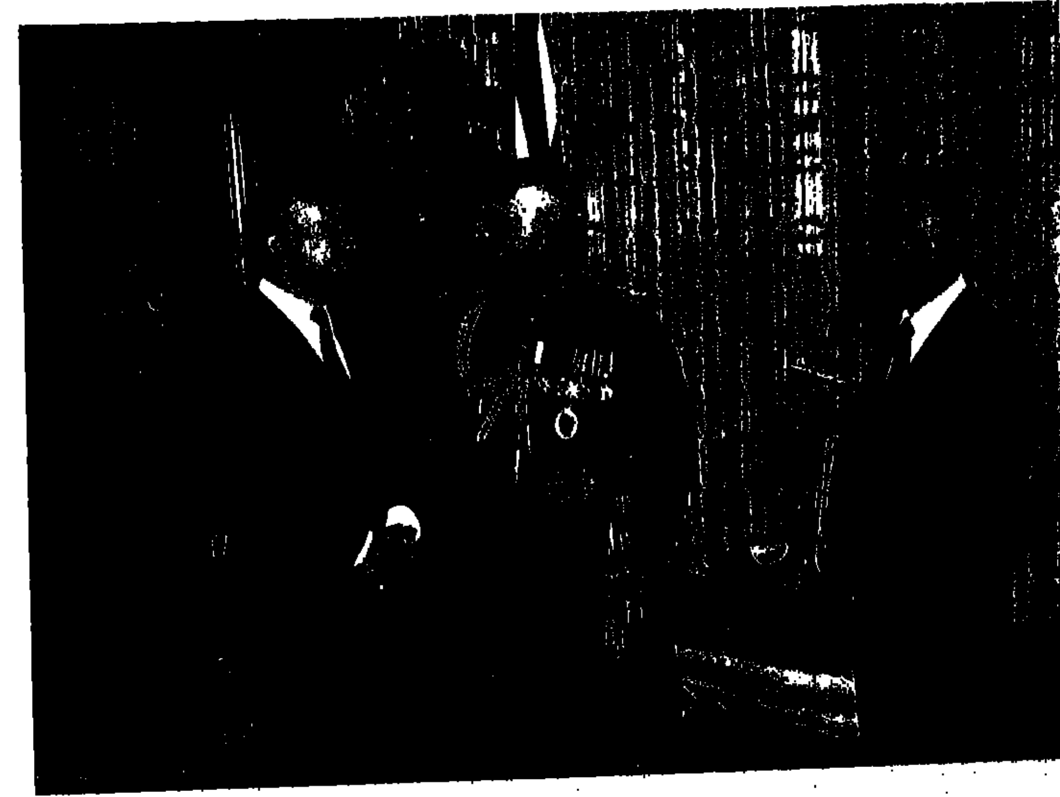
جلالة الملك المعظم يؤدي تحية السلام الملكي



سمو الامير الحسن المعظم ولي العهد وسمو الامير فيصل بن الحسين المعظم وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء ودولة السيد مضر بدران رئيس الديوان الملكي ودولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأمة وعطوفة السيد هاني خير امين عام مجلس الأمة وعطوفة مدير الامن العام في استقبال جلالة الملك المعظم



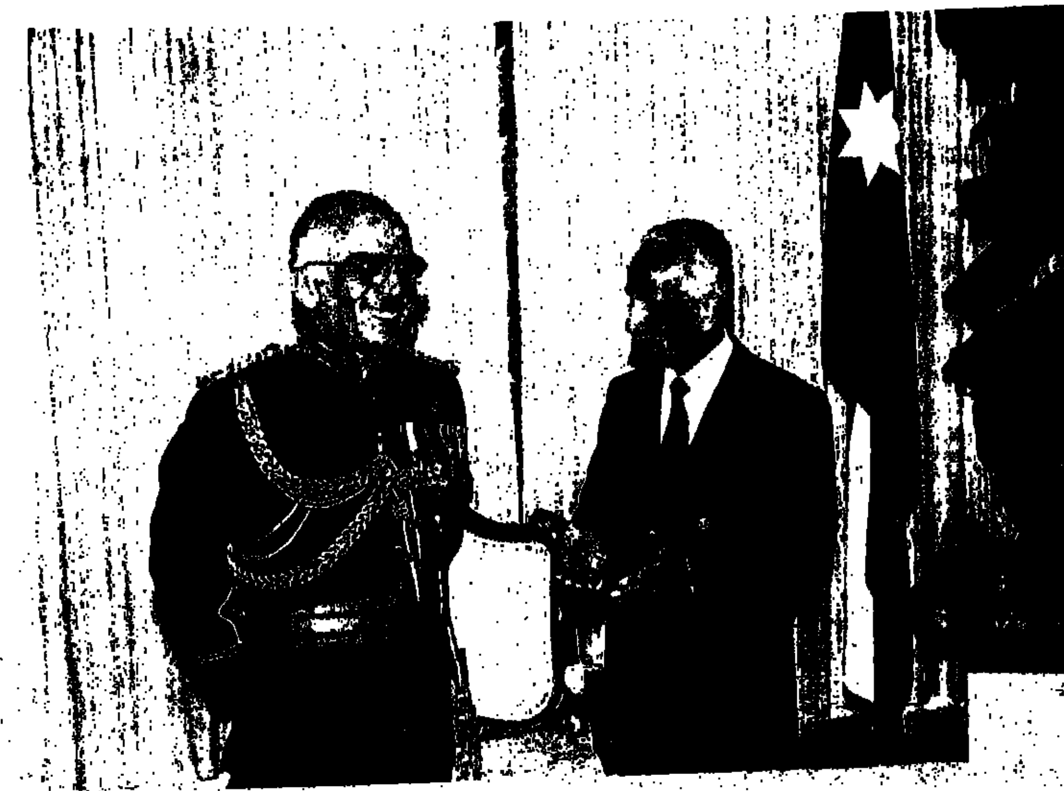




جلالة الملك المعظم يتحدث الى سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم ودولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس [illegible] الأمة في قاعة التشريفات الملكية الخاصة [illegible]



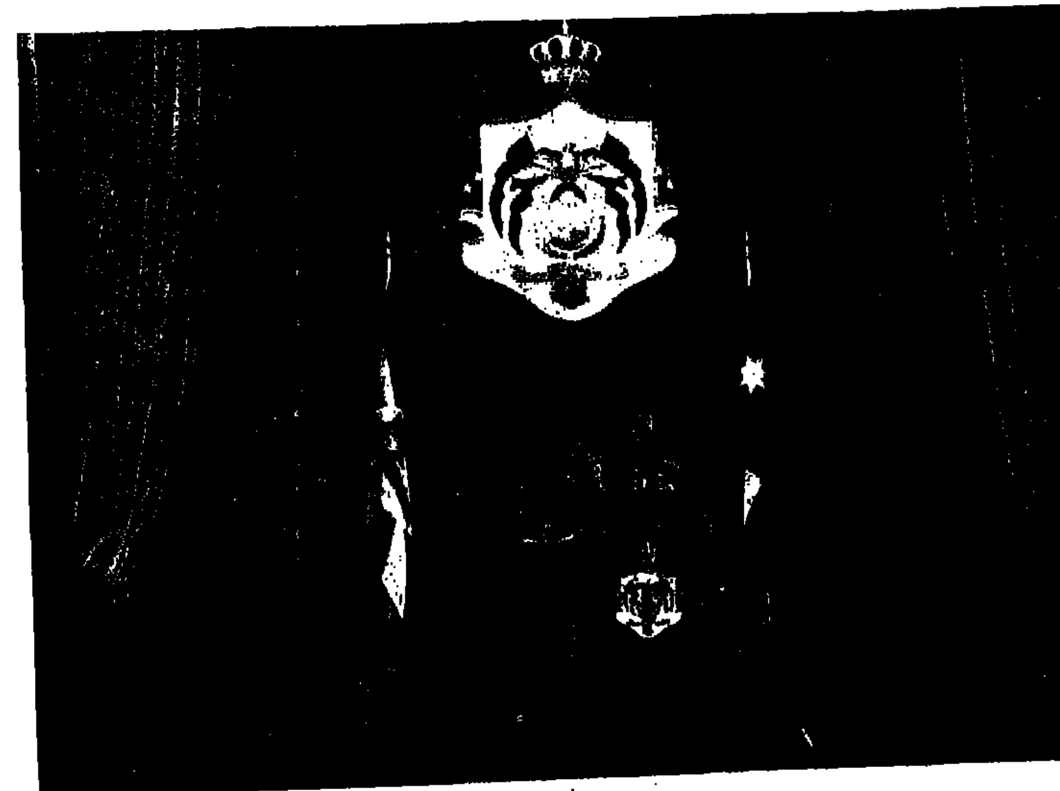
جلالة الملك المعظم في قاعة التشريفات الملكية الخاصة وفي معية جلالته صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع ودولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأمة ودولة السيد مضر بدران رئيس الديوان الملكي الهاشمي ومعالي السيد عدنان أبو عودة المستشار السياسي لجلالة الملك وعطوفة السيد هاني خير أمين عام مجلس الأمة .



جلالة الملك المعظم يتحدث الى دولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأمة في قاعة العشريفات الملكية الخاصة



جلالة الملك المعظم يتحدث الى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم وعطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد هاني خير



جلالة الملك المعظم يلقي خطاب العرش السامي

افتتاح

الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر

عملاً بالارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٩٨٩/١١/١٢ دعي مجلس الأمة الأردني الحادي عشر الى دورته العادية الأولى وفقا لأحكام الفقرة (١) من المادة (٧٨) من الدستور . *(١)

نحن الحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٧٨) من الدستور نصدر إرادتنا بما هو آتٍ :

١) يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورته العادية اعتباراً من يوم الإثنين الواقع في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٨٩ .

«الحسين بن طلال»

١٩٨٩/١١/١٢

نائب رئيس الوزراء / وزير الداخلية	رئيس الوزراء
سالم مساعدة	زيد بن شاكر

(جرى افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر في يوم الإثنين الموافق ٢٨ ربيع الثاني ١٤١٠ هجرية المصادف ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٨٩ ميلادية واجتمع مجلس الأمة باعيانه (١) ونوابه (٢) وهيئة الوزراء (٣) .

١ - الأعيان :-

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر	٢- دولة السيد بهجت التلهوني
٣ - دولة السيد احمد اللوزي	٤ - دولة السيد أحمد عبيدات
٥ - معالي السيد عاكف الفايز	٦ - معالي السيد بشير الصباغ
٧ - معالي الدكتور صبحي أمين عمرو	٨ - معالي الدكتور خليل السالم
٩ - معالي السيد أكرم زعيتر	١٠- معالي السيد حابس المجالي

(١) الفقرة الأولى من المادة (٧٨) من الدستور :
المادة ٧٨ - ١ - يدعو الملك مجلس الأمة الى الاجتماع في دورته العادية في اليوم الأول من شهر تشرين الأول من كل سنة وإذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي أول يوم لا يكون عطلة رسمية ، على أنه يجوز للملك أن يرجىء بارادة ملكية تنشر في الجريدة الرسمية اجتماع مجلس الأمة لتاريخ يعين في الارادة الملكية ، على أن لا تتجاوز مدة الارجاء شهرين .

١١- معالي السيد عامر خماش
١٢- معالي السيد محمد رسول الكيلاني
١٣- معالي السيد جعفر الشامي
١٤ - معالي السيد عمر النابلسي
١٥- معالي الدكتور اسحق الفرحان
١٦ - معالي السيد سالم مساعدة
١٧ - معالي السيد كامل الشريف
١٨- معالي السيد مروان القاسم
١٩ معالي الدكتور سعيد التل
٢٠ - معالي السيدة ليلى شرف
٢١ - معالي السيد ابراهيم عز الدين
٢٢- سعادة السيد محمد عودة القرعان
٢٣- سعادة السيد جمعة حماد
٢٤- سعادة السيد برجس الحديد
٢٥- سعادة السيد محمد كمال
٢٦- سعادة الحاج محمد علي بدير
٢٧ - سعادة السيد حمد الفرحان
٢٨- سعادة السيد نواف سعود القاضي
٢٩ - سعادة السيد نجيب الرشدان
٣٠ - سعادة السيد علي أبو نوار
٣١ - سعادة السيد نذير رشيد
٣٢ - سعادة السيد خالد الطراونة
٣٣ - سعادة السيد طارق علاء الدين
٣٤ - سعادة الدكتور داود حنانيا
٣٥ - سعادة السيد كمال الشاعر
٣٦ - سعادة السيد أمين شقير
٣٧ - سعادة السيد حسني عايش
٣٨ - سعادة السيد خلف أبو نوير
٣٩ - سعادة السيد أحمد سعود العدوان
٤٠ - سعادة السيد ابراهيم تقي الدين

٢ - النواب :-

١ - سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير
٢ - سعادة السيد عبد العزيز جبر
٣ - سعادة الدكتور ماجد خليفة
٤ - فضيلة الشيخ عبد المنعم أبو زنط
٥ - سعادة الدكتور علي الحوامدة
٦ - فضيلة الشيخ يعقوب قرّش
٧ - سعادة السيد ليث شبيلات
٨ - سعادة السيد فارس النابلسي
٩ - معالي السيد طاهر المصري
١٠- سعادة السيد منصور سيف الدين مراد
١١- سعادة السيد فخري قعوار
١٢- سعادة السيد نايف الحديد
١٣- سعادة السيد حمزة عباس منصور
١٤- سعادة الدكتور همام سعيد
١٥- سعادة الدكتور محمد أبو فارس
١٦- سعادة السيد عطا الشهوان
١٧- سعادة الدكتور أحمد عويدي العبادي
١٨- سعادة السيد داود قوجق

١٩- سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدة
٢٠- سعادة السيد عبد الحفيظ علاوي
٢١- سعادة الدكتور سعد حدادين
٢٢- سعادة الدكتور أحمد الكوفحي
٢٣- سعادة السيد عبد الرحيم عكور
٢٤- سعادة السيد كامل العمري
٢٥- سعادة الدكتور يوسف الخصاونة
٢٦- سعادة السيد محمد العلاونة
٢٧- معالي السيد ذوقان الهنداوي
٢٨- سعادة الدكتور حسني الشياب
٢٩- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
٣٠- سعادة الدكتور ذيب مرجي
٣١- سعادة السيد عيسى الريموني
٣٢- سعادة السيد حسين مجلي
٣٣- سعادة الدكتور أحمد عناب
٣٤- سعادة السيد عبد السلام فريحات
٣٥- سعادة السيد جمال حداد
٣٦- سعادة السيد محمد علي دردور
٣٧- معالي الدكتور قسيم عبيدات
٣٨- سعادة السيد سليم الزعبي
٣٩- معالي السيد عبد المجيد الشريده
٤٠- سعادة السيد نادر الظهيرات
٤١- معالي الدكتور عبد الله النسور
٤٢- سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات
٤٣- سعادة السيد ابراهيم محمد الخريسات
٤٤- سعادة الدكتور عوني البشير
٤٥- معالي السيد مروان الحمود
٤٦- سعادة السيد سلطان ماجد العدوان
٤٧- سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمة
٤٨- سعادة السيد سمير قعوار
٤٩- سعادة السيد أحمد الكفاوين
٥٠- سعادة السيد جمال الصرايرة
٥١- سعادة السيد عاطف البطوش
٥٢- سعادة السيد محمد الهويمل
٥٣- سعادة السيد مطير أحمد البستنجي
٥٤- معالي السيد يوسف المبيضين
٥٥- سعادة السيد محمد فارس الطراونة
٥٦- سعادة السيد عيسى مدانات
٥٧- سعادة السيد عبد الله غانم الزريقات
٥٨- سعادة السيد يوسف العظم
٥٩- معالي السيد سليمان عرار
٦٠- سعادة السيد زياد الشويخ
٦١- معالي السيد هشام الشراري
٦٢- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
٦٣- سعادة السيد ذيب أنيس شحادة
٦٤- سعادة الدكتور محمد احمد الحاج
٦٥- سعادة السيد سلامة الغويري
٦٦- سعادة السيد زياد أبو محفوظ
٦٧- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
٦٨- سعادة السيد بسام حدادين
٦٩- معالي السيد عبد الكريم الدغمي
٧٠- سعادة الدكتور محمد أبو عليم
٧١- سعادة السيد نواف الخوالدة
٧٢- سعادة الدكتور عبد الله العكايلة
٧٣- سعادة السيد فؤاد الخلفات
٧٤- معالي السيد ابراهيم الغبابشة
٧٥- سعادة السيد محمد بخيت المرعز
٧٦ - سعادة السيد سعد هايل السرور

٧٧- سعادة السيد جمال الخريشا

٧٨- معالي الدكتور محمد عضوب الزبن

٧٩- سعادة الشيخ فيصل الجازي

٨٠- سعادة الدكتور نايف أبو تايه

٣- هيئة الحكومة :-

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢ - معالي السيد سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
٣ - معالي السيد مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
٤ - معالي السيد ابراهيم أيوب	وزير التموين
٥ - سماحة الدكتور الشيخ عبد العزيز الخياط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٦ - معالي الدكتور زهير ملحس	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية
٧ - معالي الدكتور هشام الخطيب	وزير الطاقة والثروة المعدنية
٨ - معالي الدكتور ناصر الدين الاسد	وزير التعليم العالي
٩ - معالي السيد يوسف حمدان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
١٠ - معالي الدكتور عوض خليفات	وزير الشباب
١١ - معالي السيد ينال حكمت	وزير السياحة والاثار
١٢ - معالي السيد ابرهيم عز الدين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
١٣ - معالي الدكتور عدنان بدران	وزير التربية والتعليم
١٤ - معالي المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير المياه والري
١٥ - معالي السيد نصوح المجالي	وزير الثقافة والاعلام
١٦ - معالي السيد زياد عناب	وزير الصناعة والتجارة
١٧ - معالي المهندس حكمت الخماش	وزير النقل والاتصالات
١٨ - معالي السيد باسل جردانة	وزير المالية
١٩ - معالي السيد راتب الوزني	وزير العدل
٢٠ - معالي الدكتور زياد فريز	وزير التخطيط
٢١ - معالي الدكتور جمال البدور	وزير العمل
٢٢ - معالي الدكتور بسام الساكت	وزير الزراعة

شرف موكب جلالة الملك المعظم دار مجلس الأمة الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم وكان في معية جلالته سمو الأمير الحسن المعظم ولي العهد وسمو الأمير فيصل بن الحسين المعظم ودولة السيد مضر بدران رئيس الديوان الملكي الهاشمي ومعالي السيد عدنان أبو عودة المستشار السياسي لجلالة الملك وسمو الأمير رعد بن زيد كبير الامناء ومعالي السيد أنور مصطفى ناظر الخاصة الملكية وسمو الأمير على بن نايف الامين الخاص وعطوفة السيد خالد محادين مدير الصحافة والاعلام في الديوان الملكي الهاشمي .

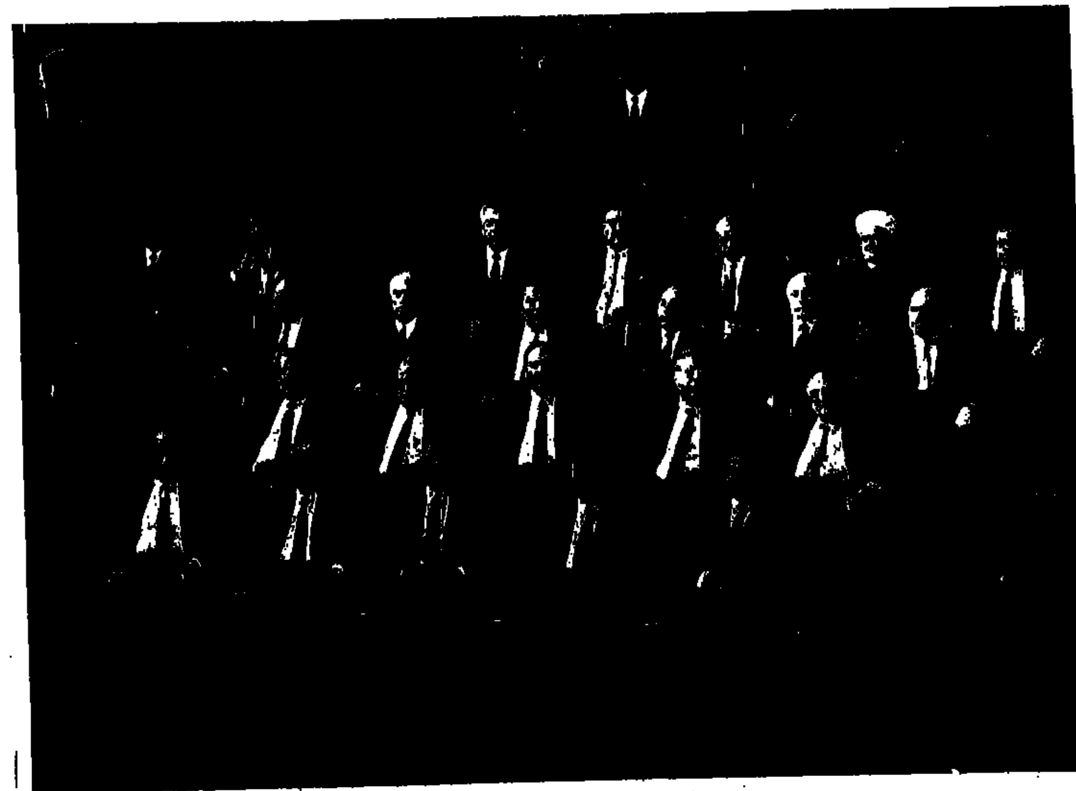
وكان في استقبال جلالة الملك المعظم عند حضوره مبنى مجلس الأمة سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع ودولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأمة وعطوفة الاستاذ هاني خير أمين عام مجلس الأمة وعطوفة الفريق أول الركن فتحي أبو طالب رئيس هيئة الأركان وعطوفة اللواء الركن فاضل علي مدير الأمن العام .

وبعد أن استراح جلالته فترة قصيرة من الوقت في قاعة التشريفات الملكية الخاصة توجه جلالته الى قاعة مجلس الأمة وفي معيته عطوفة أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير الذي أعلن تشريف جلالته فوقف الجميع اجلالا واحتراما وحيوه بالتصفيق الحاد .

ووقتئذ شرف القاعة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاستقبل الحاضرون جلالته بالتصفيق الحاد المتواصل فحياهم جلالته . وأذن جلالته للحاضرين بالجلوس فجلسوا جميعاً .

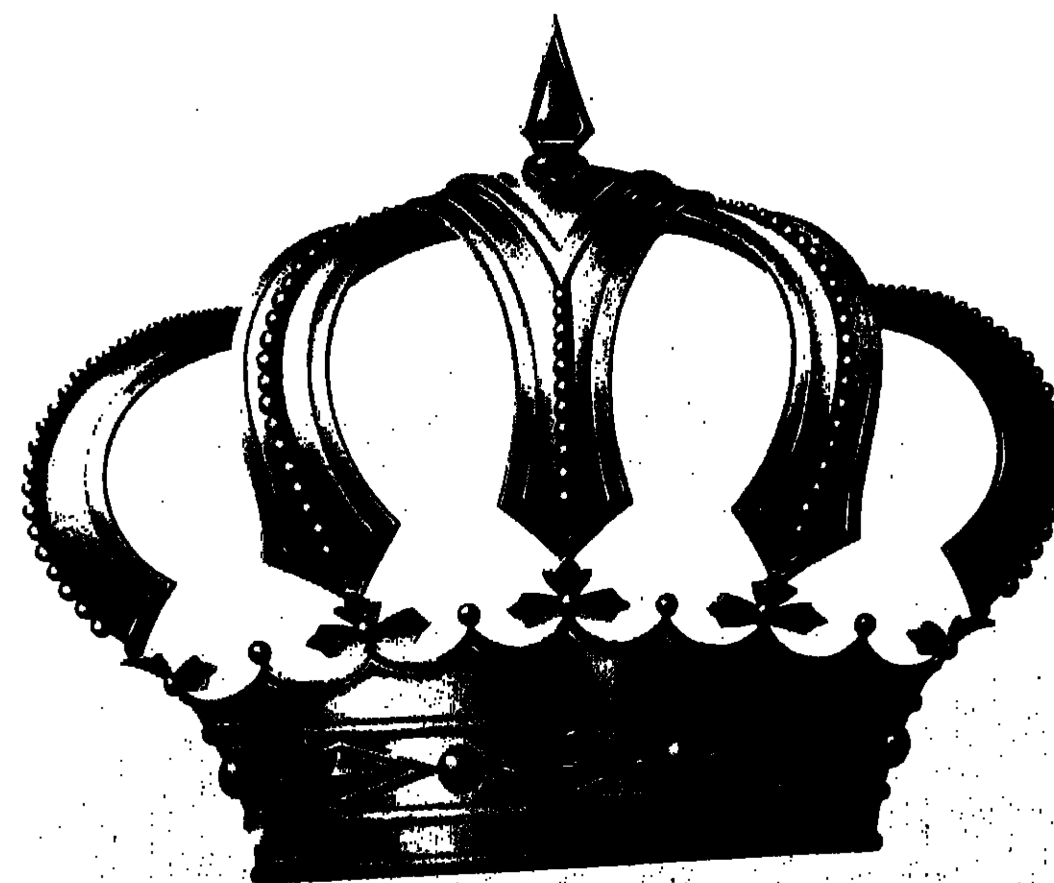
وجلس الى يمين الأريكة الملكية حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن المعظم ولي العهد وسمو الأم
فيصل بن الحسين المعظم ودولة السيد مضر بدران رئيس الديوان الملكي الهاشمي ومعالي السيد عدنان أبو عو
المستشار السياسي لجلالة الملك وسمو الأمير رعد بن زيد كبير الأمناء ومعالي السيد أنور مصطفى ناظر الخا
الملكية وسمو الأمير علي بن نايف الامين الخاص وعطوفة السيد خالد محادين مدير الصحافة والاعلام ف
الديوان الملكي الهاشمي .





وجلس الى يسار الاريكة الملكية دولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأمة وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع وأصحاب المعالي الوزراء .

ثم تفضل جلالته باستلام خطاب العرش السامي من عطوفة رئيس التشريفات الملكية حيث تلاه جلالته وهذا نصه .



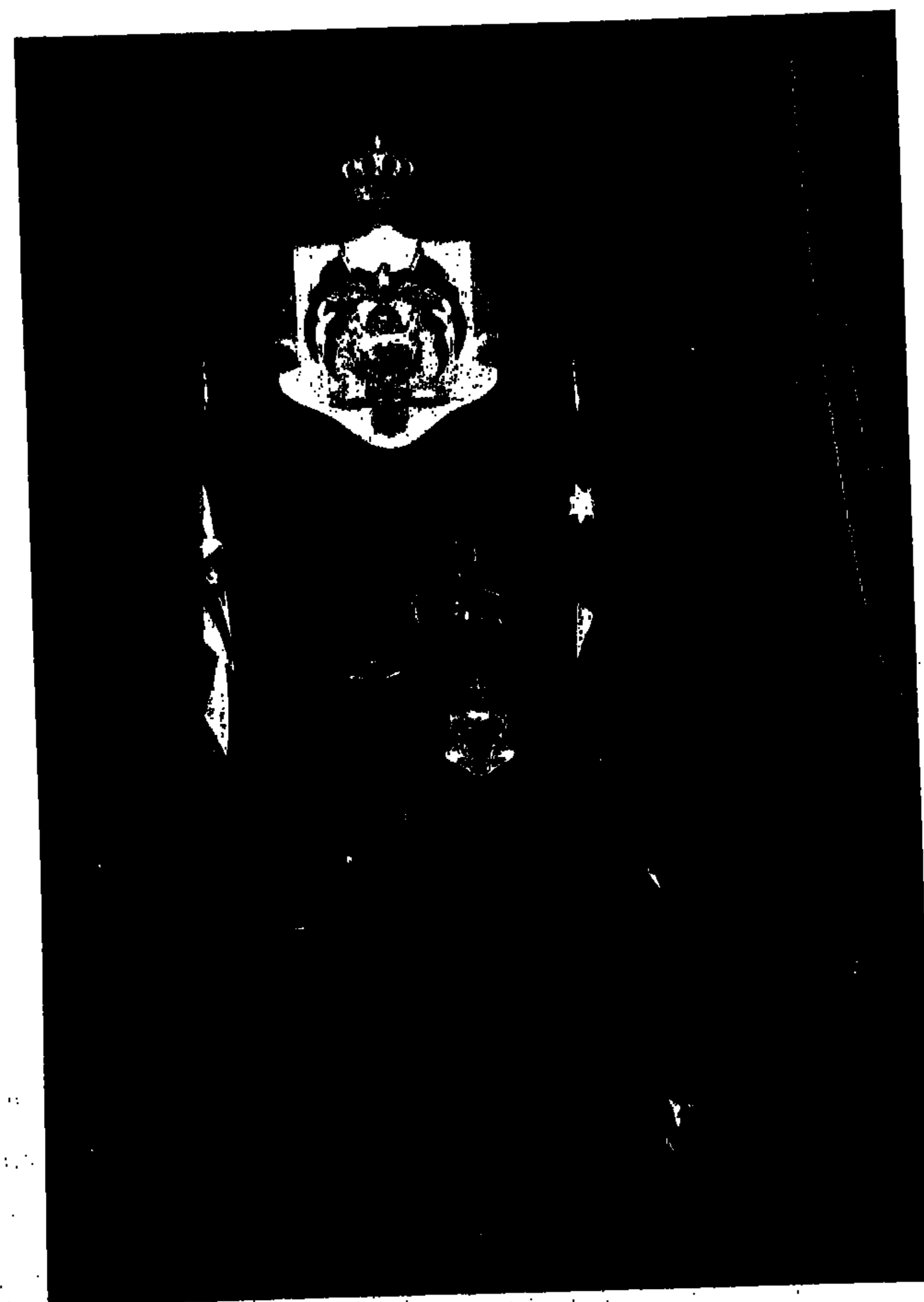
خطاب العرش

في افتتاح الدورة العادية الأولى

لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر

في يوم الاثنين الواقع في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٤١٠ هجرية

الموافق ٢٧ تشرين ثاني ١٩٨٩ ميلادية



خطاب العرش

في

افتتاح الدورة العادية الأولى

لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر

يوم الاثنين

الواقع في ٢٨ ربيع الثاني ١٤١٠ هجرية

الموافق ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ ميلادية

حضرات الاعيان ،

حضرات النواب ،

بسم الله الرحمن الرحيم .. العزيز الحكيم .. أفتتح هذه الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر، وأحمده تعالى أن كتب لنا التوفيق في مسيرتنا الطويلة لارساء قواعد الحياة النيابية التي كانت دائما معلما من معالم الحكم في بلدنا ، ثم اني أحييكم ، فردا فردا ، تحية ملؤها الاعتزاز بكم والأمل في قدرتكم على تحمل الأمانة والاضطلاع بالمسؤولية ، وهي مسؤولية أخلاقية مثلما هي مسؤولية تاريخية وسياسية في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل حياتنا ،وأهنئكم بما نلتم من مكانة ، ولا سيما النواب المحترمين الذين نالوا ثقة ناخبيهم ، فأصبح كلّ منهم يمثّل الأردن جميعه ، والشعب الأردني كلّه ، على اختلاف مناطقه وفئاته ، لا يحصر جهده في خدمة الناخبين الذين صوّتوا له وحدهم ، ولا يؤثر بلدته أو منطقته دون غيرهما بجهده ، فالاردن – بحدوده ، ثم بانتمائه العربي وترابطه الاسلامي ومصالحه الدولية – هو منطقته والأردنيون جميعا – على تباعد مناطقهم – هم ناخبوه .

(تصفيق حاد جداً)

وليس من شكّ في أنّ المجلس النيابي الحالي يمثّل مرحلة جديدة في حياتنا ، بعد أن توقفت الانتخابات العامة النيابية زمنا يزيد على العشرين عاما بسبب وقوع الضفة الغربية تحت نير الاحتلال الاسرائيلي ، وتعلمون تماما كيف تدبرنا أمورنا من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الشورى والمشاركة خلال هذه الفترة ، وقد كنت شرحتها تفصيلا في كلمتي الموجهة للشعب عشية بداية الحملة الانتخابية ، وحين اتخذنا قرار فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية في ٣١ تموز ١٩٨٨ نتيجة تطورات وتغيرات كثيرة ، تدركونها جميعا لأننا عشناها معا ، زال العائق الذي كان يحول دون اجراء انتخابات نيابية عامة ، لذلك بدّل قانون الانتخاب ليناسب الوضع الجديد، وتبنّينا الأسلوب المتبع في كثير من دول العالم التي تحرص على توفير فرصة حق التمثيل النيابي لشرائح المجتمع كافّة ، عملاً بمبدأ تحقيق الوحدة الوطنية من خلال

العددية ، وهكذا جرت الانتخابات التي أتت بهذا المجلس ، وهي انتخابات تميزت بجوٍّ من الانفراج والحرية ، فأصبحت مضرب المثل ، كما تميزت بالممارسة الحرة لكلّ ناخب في اختيار نوّابه بحيث يتحمل المسؤولية الكاملة لاختياره .

(تصفيق حاد)

أن بلدنا الذي واجه على الدوام الأخطار فانتصر عليها ، والتحديات الكبيرة فتمكن من اجتيازها ، قدم الآن دليلا آخر على ما تستطيع الارادة الحرة أن تفعله ، وعلى ما في وسع الثقة بالنفس أن تحققه ، (تصفيق حاد) وكنا قد أصدرنا قرارنا باستئنافنا لمسيرة الديمقراطية فجاء جهد الحكومة المبارك المحمود في تنفيذ هذا القرار ، سواء في ظل الأجواء التي وفرتها لهذه الانتخابات العامة أو في ظل وعي شعبنا بأهمية هذا الحدث التاريخي ، تضيف مجتمعة الى كتابنا صفحة جديدة من ثقتنا بأنفسنا وبمستقبلنا على هذا الجزء الغالي من وطننا العربي الكبير . لقد توهم الأعداء والطامعون أن بلدنا على وشك الدخول في نفق مظلم ، يمكن أن يفضي الى تفسّخ الأردن وانهياره بشكل يمهد لتجسيد شعار الأردن هو الحل بدلا من الاعتراف بأن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية ، أنما يكمن في ، الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني. وجاء قرارنا باستئناف مسيرتنا الديمقراطية تعبيرا عمليا عما كان ولم يزل يميزنا من قدرة على مواجهة التحديات ومن عزم على رد كل الاخطار ، وقبل أن يخرج هؤلاء الطامعون والأعداء من ذهولهم وجدوا أنفسهم أمام ذهول أكبر وهم يتابعون الاجراءات والظروف والأجواء التي نجحت الحكومة في اتخاذها وتهيئتها لاتمام العملية الانتخابية بكل ما تتطلبه من الحيدة والنزاهة .

(تصفيق حاد)

لقد وعدنا وأوفينا ، وحملت الحكومة الأمانة فكانت على مستوى نبل هذه الأمانة وعلى مستوى حملها ، وقام الناخبون بما استطاعوا قدر طاقتهم ووفق ما أوصلهم اليه اجتهادهم ، وبقي أن نأمل في أن يقوم النواب المحترمون بما ننتظره جميعنا منهم ، وما تفرضه عليهم المصلحة العامة من معالجة قضايانا الأساسية ، بروح التجرّد والموضوعية ، وبالنظرة الواقعية ، وبالمواقف المتزنة .

حضرات الأعيان ،
حضرات النواب ،

بتوفيق من الله ، وبفضل ما حبانا اياه من نعمة الاستقرار والأمن واخلاص شعبنا وحيويته ومبادرته، استطاع بلدنا أن يحقق كثيراً من الانجازات والمكاسب التي تحتاج الى حرص دائم ويقظة مستمرة لحمايتها وتنميتها ، ولا يتأتى ذلك الا بالدفاع عن أرضنا وعن مقومات وجودنا من أي عدوان خارجي متربص بنا ، وبتوفير أسباب الأمن والطمأنينة للمواطنين في الداخل ، وضمان تماسك جبهتنا الداخلية وسلامتها . ومن أجل

ذلك واصلت حكومتي توجيه عناية خاصة للقوات المسلحة الأردنية ، لتوفر لها ما هي جديرة به من دعم ورعاية وتدريب ، وسعت بكل جهدها لتزويدها - بما استطاعت - من حاجتها الى الأسلحة والمعدات المتطوّرة ، لكي تقوم بواجبها المقدس على أطول خط من خطوط المواجهة ، تدرأ عن بلدنا وعن أمتنا العربية من ورائنا ، مخاطر أعتى غزوة استيطانية تعرّض لها وطننا . ومن أحق بالقيام بذلك من قواتنا التي أطلق عليها مؤسس المملكة اسم "الجيش العربي" ليكون في اسمها ما يدلّ على رسالتها القومية الجليلة التي لا تقتصر على قطر دون قطر .

(تصفيق حاد)

وكذلك لم تأل الحكومة جهدا في دعم أجهزة الأمن المختلفة لتنهض بمسؤولياتها الجسام في توفير الاستقرار وتحقيق سيادة القانون والنظام وتطمين المواطنين على سلامتهم وحماية أرواحهم وممتلكاتهم ، ونحن ندرك أننا لا نستطيع أن نمضي قدما في مسيرة تقدمنا وازدهار بلدنا اذا لم نضمن له الأمن الوطني بشقيّه : الداخلي والخارجي .

ولم تجد حكومتي تباينا في الموقف بين حماية الأمن الوطني وبين أن تولي قضية الحرّيات العامّة أقصى ما تستطيع من عناية ورعاية ، ايمانا منها بمبادىء حقوق الانسان ، وتأكيدا لاقتناعها بما يهيئه جوّ الحريّة من انطلاق قدرات الابداع عند الأفراد ، وطاقات العمل والانجاز لدى الجماعة . وهكذا تتضافر معا : حقوق الانسان .. والحرّيات العامّة .. وحماية الأمن الوطني في منظومة متكاملة ، لبناء الوطن المنيع المتماسك ، وتكوين شخصية المواطن الحرّ المسؤول ، فانفسح المجال أمام الرأي والكلمة .. أمام التفكير والتعبير .. ليثبتا وجودهما السليم علنا في حياتنا ، دون تردد ولا وجل : في الصحافة والاعلام وفي المجالس الخاصة ، وفي اللقاءات العامّة . ورسّخ هذا النهج ما عمدت اليه حكومتي أيضا من التواصل مع الهيئات الأهليه والشعبية ، وفتح قنوات الحوار معها ، فشاع جوّ من الثقة والطمأنينة بين المواطن والمسؤول ، وانفسحت آفاق الأمل في مستقبل زاهر لبلدنا . وقد سبقت هذه الأجواء الانتخابات النيابية ومهّدت لها ، ثم واكبتها ، لتجيء تلك الانتخابات في ذاتها معزّزة لهذا النهج مؤكّدة سلامته .

(تصفيق حاد)

حضرات الأعيان ،
حضرات النواب ،

ان مسؤوليتنا نحو بيت المقدس والمسجد الاقصى والقضية الفلسطينية ، مسؤولية عميقة الجذور ، مستمرة لا يقطعها قرار سياسي بفك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية ، وتنبثق هذه المسؤولية من

صلب رسالة عربيه اسلامية حملها الهاشميون على مدى تاريخهم الطويل ، وعلينا ان نواصل حملها وفاء للأمانة، وتأدية للواجب المقدس .

(تصفيق حاد)

وللذلك واصلت حكومتي الانفاق على المحاكم الشرعية في الضفة الغربية المحتلة وأوقاف القدس والمسجد الأقصى والمسجد الابراهيمي ، وما يتبعها من مدارس وكليات . كما واصلت حكومتي وفاءها بتعهدها بدعم أسر شهداء الانتفاضة بالاضافة الى المسؤولية التي تتحملها من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود . وكذلك تواصل الحكومة اعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة والمنشآت الموجودة في الحرم الشريف .

(تصفيق حاد)

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

لقد حرصت حكومتي دائما على تمسّكها باستقلال القضاء وحرمته ، كما قدمت التسهيلات اللازمة لافتتاح المعهد القضائي الأردني ليسهم في تحسين أداء هذا الجهاز ورفع مقدرة العاملين فيه ، وسوف تنتهز الحكومة أقرب فرصة لتقدم الى مجلسكم الكريم تصورا كاملا يعزز حق المواطن في العيش في ظل سيادة القانون بما يترتب على ذلك من اعلاء لشأن القضاء ، كما أنها ستعيد النظر في التشريعات التي أصبحت عائقا في سبيل تقدم المجتمع ، كما ستعمل حكومتي على تركيز الجهد لكي توفر للمحاكم على اختلاف درجاتها كل أسباب الدعم لتقوم بواجبها كاملا بكفاية وسرعة فتتقلص الحاجة تدريجيا الى اللجوء الى المحاكم الاستثنائية والخاصة .

(تصفيق)

ولقد كانت عناية حكومتي بالتعليم والثقافة والشباب والصحة عناية واضحة ، فواصلت الحكومة تنفيذ خطة التطوير التربوي الذي جعل مدة التعليم الأساسي الالزامي المجاني عشر سنوات ، تزود التلميذ بقدر صالح من المهارات والمعارف تعينه - في نهاية السنة العاشرة - على مواجهة الحياة بعد الحصول على قسط من التدريب في المؤسسات المتخصصة ، كما تعينه على مواصلة دراسته الثانوية اذا استوفى شروطها . وقد أصبحت مدة هذه الدراسة سنتين ، تمّ تنظيمهما وترتيب خططهما بحيث تساوت فيهما النظرة الى التعليم الأكاديمي والتعليم المهني ، وفتحت أمام هذا التعليم المهني أبواب الالتحاق بالتعليم العالي المناظر له في التخصص .

كما بذلت حكومتي جهودا متواصلة لرفع مستوى المعاهد وكليات المجتمع لتصبح قادرة على الوفاء بما تتطلبه خطط التنمية ومطالب المجتمع من الفنيين ، وتوسعت في اتاحة فرص التعليم الجامعي في داخل الأردن . وصدرت الموافقة على انشاء جامعة أهلية وثلاث كليات جامعية أهلية ينتظر أن يباشر بعضها التدريس في بداية العام الجامعي القادم .

ولقد أولت حكومتي الشباب عناية كبيرة وحرصت - بالاضافة الى الجانب الرياضي - على التركيز

على الجوانب الفكرية والثقافية في توجيه الشباب وتأهيلهم .

وفي مجال الثقافة ، عنيت الحكومة بتشجيع الابداع الفكري والفني وتقديره وحمايته في مختلف الميادين الثقافية ، وأقامت عددا من المهرجانات والمواسم الثقافية المتخصصة ، ووزعت جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية على عدد من الأدباء والباحثين . كما أعدت قانونا خاصا لحماية الملكية الأدبية سيعرض قريبا على مجلسكم الكريم .

وفي المجال الصحي ، شهد عام ١٩٨٩ زيادة ملحوظة في خدمات وزارة الصحة ، وتحسّنا نوعيا في مستواها ، وتمثّل ذلك في التركيز على الطب الوقائي وفروعه - بعد أن أخذت المؤسسة الطبية العلاجية تباشر أعمالها .

وتقوم الحكومة حاليا باستكمال برامجها لانشاء الطرق مركزة على شبكات الطرق الزراعية والقروية لتسهيل الوصول الى مراكز الصناعة والزراعة والسياحة والنقل العام ، وقد تم اصدار قانون البناء الوطني الاردني لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الاعمار ، ووضع المواصفات والمقاييس التي تراعي قواعد السلامة والصحة العامة والأمن الصناعي والمحافظة على نظافة البيئة .

وفي مجال النقل والاتصالات ، قامت الحكومة بتنظيم عمليات النقل البرّي للركاب والبضائع فوقعت اتفاقيات ثنائية وجماعية مع عدد من الدول العربية الشقيقة ، واتخذت مجموعة من الاجراءات الادارية التنظيمية، مما أدى الى تسهيل انسيابية البضائع والركاب من خلال ميناء العقبة .

وفي مجال الزراعة ، أعادت حكومتي النظر في السياسة الزراعية لتترافق ومتطلبات تأمين المواطن باحتياجاته الغذائية الضروريه ولكي تفتح أبواب التصدير لمنتوجاتنا الزراعية للاسهام في رفد الاقتصاد الأردني بالعملة الصعبة لتحسين ميزان المدفوعات . وقد تم بالفعل زيادة حجم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٨٪ خلال العام الحالي بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي . وستعمل حكومتي على الاستمرار في تخفيف الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية مع اتّباع سياسة التوسع في انتاج المحاصيل التي يمكن زراعتها محليا لتحل محل السلع المستوردة . كما ستعمل الحكومة على تشجيع التوسع في زراعة المحاصيل التي يتمتع الأردن بميزة نسبية في انتاجها سواء أكان ذلك للاستهلاك المحلي أم للتصدير .

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

لقد بدأنا في مطلع هذا العام في الاستغلال التجاري لحقل الغاز في الريشة وذلك باستخدامه لتشغيل مولدات كهربائية تزوّد الشبكة الكهربائية الوطنية ، بكميات جيدة من الانتاج . وقد تم بحمد الله - خلال شهر تشرين الأول الماضي - اكتشاف بئر جديدة كبيرة منتجة في المنطقة نفسها مما عزّز آمالنا في وجود كميات وفيرة من الغاز في شرقي المملكة . ولقد بدأت الحكومة فورا في الترتيب لاستغلال هذا الاكتشاف الجديد

الدائنة للخروج بالشروط الممكنة التي من شأنها اعادة جدولة هذه الديون بشروط معقولة .

وقد استطاعت حكومتي اعادة جدولة جزء كبير من الاقساط والفوائد المستحقة خلال عامي ١٩٨٩
١٩٩٠ ضمن منظور عام لمجمل التعامل مع المديونية العامة . وقد أدى هذا الاجراء الى تخفيض عبء
الدين الخارجي وتمكين الأردن من توفير التمويل اللازم لتغطية احتياجاته من السلع والخدمات الأساسية . وبـ
بذلك قد قطعنا مرحلة أساسية شاقة في مسيرة معالجة واقعنا الاقتصادي . وسوف تستمر حكومتي في
أقصى الجهد لبناء قواعد ملائمة لمجابهة الدين الخارجي بحيث لا يتجاوز هذا الدين حدودا يعجز اقتصادنا
خدمتها .

وسعيا لاستكمال تصويب الاوضاع المالية والنقدية ، قامت حكومتي بدعم البنك المركزي ، مؤكدة حر
على استقلالية قراره وحرية تحركه في اطار القانون .

وانطلاقا من هذا ، اتخذ البنك المركزي العديد من السياسات الهادفة الى التغلب على أزمة سعر صـ
الدينار ، التي كانت من أكبر التحديات لبلدنا خلال الأشهر القليلة الماضية . وبحمد الله نجحت هذه السياسات
ايقاف الانخفاض المتسارع لسعر الصرف ، وتعدت ذلك الى رفع موقف الدينار وتعزيزه مقابل العملات الاجنبية

وقد أكرمنا الله بأن كتب لجهودنا التوفيق في قطع شوط ملموس في اعادة بناء احتياطي المملكة
العملات الاجنبية . ولا بد من الاعراب عن الشكر والتقدير للأشقاء في المملكة العربية السعودية ، و
الكويت ، والجمهورية العراقية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، ودولة قطر ، وامارة دبي
قاموا به جميعا من جهود مباركة مشكورة لدعم الأردن أثناء الأزمة ، مما أسهم اسهاما كبيرا في تصويب الأو
وتطويق الخلل .

(تصفيق حاد)

وسوف تستمر حكومتي في القيام بجميع الاجراءات لمتابعة الجهد لبناء احتياطي المملكة من العـ
الاجنبية وتنميتها ، سواء عن طريق ترشيد استخداماتها في مجال المستوردات من السلع والخدمات او من
تشجيع القطاع التصديري وتقديم التسهيلات اللازمة له ، واستقطاب تحويلات العاملين بالخارج .

وقد تم اتخاذ الخطوات المناسبة للمباشرة في اعادة تنظيم الجهاز المصرفي وتحسين أدائه ، لما في ذلك
أهمية للحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة . ويستمر البنك المركزي في تطوير أساليب الاشراف والر
لضمان سلامة العمل المصرفي وقيامه بالدور الموكول اليه .

وفي مجال تحقيق الامن الاجتماعي ، قامت حكومتي باتخاذ مجموعة اجراءات لمحاربة ظاهرة البـ
ومحاولة التصدي لجيوب الفقر في المجتمع ، فافتتحت مكاتب للتشغيل والاستخدام لمساعدة الباحثين عن
وايجاد الفرص المناسبة لهم بالاضافة الى توجيههم للحصول على برامج التدريب المناسبة في حالة حاجتهم الى
هذا التدريب . ولما كان في طليعة الاجراءات الكفيلة بمحاربة الفقر والبطالة ايجاد اطار مؤسسي يتم من
تشجيع الباحثين عن العمل على انشاء مشاريع انتاجية ، فقد أقرت الحكومة انشاء صندوق للتنمية والتشغيل
أهدافه ، تقديم النصح والخبرة للمواطن الباحث عن عمل ، وتقديم التمويل المناسب له بشروط ميسرة لاقا

مشروعات انتاجية وصناعات صغيرة . وستستمر وزارة التنمية الاجتماعية في تقديم الدعم المباشر للمواطنين ممن
يثبت عدم قدرتهم على الانتاج بسبب العجز او الشيخوخة او المرض أو الظروف الاجتماعية القاهرة . ولا بد أن
نتذكر أهمية وعي المواطن على معادلة الموارد والسكان ذات الصلة الوثيقة بمسألة الفقر والبطالة .

وقد أولت حكومتي اهتماما خاصا لقضية من أكثر القضايا التي تؤثر في الضمير الاجتماعي ، وتبرز
وعي المجتمع وقدرته على تحمل أعباء التكافل والتضامن الاجتماعي ، فأصدرت قانون رعاية المعوقين الذي
يستهدف حماية هذه المجموعة من مواطنينا ومساعدتهم على ايجاد فرص عمل وفتح المجال أمامهم للعطاء
والانتاج ، وتوفير الرعاية الصحية لهم .

ولقد قامت حكومتي بايلاء الادارة العامة عنايتها لاقتناعها بأن جميع المشاريع والخطط التنموية في
الحقول المختلفة لن يكتب لها النجاح اذا لم يواكبها تطوير رئيسي في الحقل الاداري . فعمدت الحكومة الى اعداد
مشروع متكامل للتطوير الاداري سيجري تنفيذه خلال السنوات الثلاث القادمة - باذن الله - وقد وفرت الحكومة
لهذا المشروع اسباب النجاح سواء من حيث ادارته أو من حيث اتساع مجالات الرؤية وآفاقها أمام العاملين فيه .
ومن المتوقع أن يقوم هذا البرنامج بالتركيز على تبسيط الاجراءات الحكومية التي يعاني منها المواطن . كما
سيقوم بدراسة اعادة هيكلة الاجهزة الحكومية لتصبح اكثر كفاية ومقدرة على مواجهة متطلبات التغيرات
السريعة التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة ، وسيعنى ايضا ببحث افضل السبل لتأهيل الموظف العام وتدريبه،
ليصبح اكثر قدرة وحرصا على خدمة المواطن ، وانجاز الاعمال ، وصيانة المال العام .

وقد قدّمت الحكومة الدلائل على أنها لن تتسامح ازاء ممارسة أي وجه من وجوه الفساد المالي ، أو التسيّب
الاداري ، وهي جادّة في دراسة سبل مكافحة الجريمة الاقتصادية ، وقد تم تأليف لجنة خاصة لدراسة الجوانب
المختلفة لهذه الجريمة الاقتصادية تمهيدا لتقديم التشريع المناسب لمعالجة هذه الآفة الخطيرة التي لا بد من بترها من
مجتمعنا .

كما ستعمل الحكومة على تقديم تشريع خاص لانشاء جهاز للرقابة والتفتيش الاداري يتولى مهمة رديفة
ومكمّلة لأجهزة الرقابة المالية التي ستعمد الحكومة الى تطويرها وتوسيع صلاحياتها . وهكذا تكتمل حلقات
الرقابة المالية والادارية .

وفي مجال البيئة ، بدأت حكومتي في معالجة القضايا التي تتصل بشؤونها بحرص وعناية نظرا لارتباط
سلامة البيئة بسلامة الانسان ومستقبله ، الا أننا لا نزال في بداية الطريق ، ومن هذا المنطلق ، فان حكومتي
ستقوم بانشاء جهاز مستقل لمتابعة شؤون البيئة بحيث يتم التخطيط السليم والتنفيذ السريع للاجراءات التي
تقتضيها ظروف حمايتها وسلامتها . كما ستقوم الحكومة بتقديم التشريعات المناسبة واعداد البرامج الخاصة
للاسهام في توسيع اطار هذه الحماية والوعي على اهميتها ، كي يشارك المواطنون جميعا في رعاية بيئتنا
الوطنية والكوكب الذي نشاطر الامم الاخرى العيش عليه .

هكذا في الأصل

حضرات الاعيان ،

حضرات النواب ،

لقد استمرت الحكومة في رسم السياسة الخارجية وممارستها ، انطلاقا من المبادئ الثابتة التي حكمت تحركنا في محيطنا القومي وفي عالمنا الارحب ، بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها ، والعمل على خدمة قضايانا العربية في الوقت نفسه .

فعلى صعيد القضية الفلسطينية ، بدأت مرحلة جديدة - نتيجة للانتفاضة الشعبية المباركة- تمكن الشعب الفلسطيني خلالها من فرض نفسه وقضيته العادلة بصورة اكسبته اهتماما دوليا لم يسبق له مثيل خلال العقود الاربعة الماضية .

وجاء قرارنا بفك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية المحتلة ليرفد هذه الانتفاضة بدعم سياسي متدفق ، وليعيد القضية الى اصولها قضية شعب مستعمر يطمح الى تحقيق استقلاله فوق تراب آبائه وأجداده .

وقد أدى هذا القرار الاستراتيجي - الذي اتخذناه استجابة لمطلب القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وانسجاما مع الرغبة العربية العامة في ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية - الى انهاء المحاولات المتواصلة لتجنب التعامل مع جوهر الصراع في المنطقة . كما ادى الى فتح آفاق جديدة امام تحقيق تسوية سلمية مشرفة . وتبعه انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، الذي نقل العمل السياسي الفلسطيني الى مرحلة متقدمة عبرت عنها قرارات سياسية شجاعة ، منها : اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة على التراب الفلسطيني ، (تصفيق حاد) وما تلاه من شرح وتوضيح للموقف الفلسطيني ، على لسان الأخ الرئيس ياسر عرفات ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مما أدى الى تحقيق مكتسبات هامة على الصعيد الدولي .

ولم يغير قرارنا هذا من طبيعة التزامنا بدعم الحقوق الوطنية الفلسطينية ومساندتها . بل استمر الاردن في الوقوف الى جانب شقيقه التوأم ، الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل . (تصفيق) . ولم نتوان لحظة عن تأييد ما تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد له ، من قرارات ، وما تقوم به من خطوات ، لتأمين مشاركتها الكاملة في صنع السلام لاحقاق تلك الحقوق . فكان أن كثفنا من اتصالاتنا الدولية لتأمين التفهم والمساندة للموقف الفلسطيني الجديد ، من خلال بناء اجماع دولي على عقد مؤتمر دولي للسلام ، وفق الأسس المعروفة ، وانطلاقا من الموقف العربي الواحد الذي تبلور في قمة الوفاق والاتفاق التي التأمت في عمان عام ١٩٨٧ وعبّر عن نفسه في قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩ .

ولقد بات من الواضح للعالم أجمع ، أن القيادة الفلسطينية قد قدمت ، بالتزام صادق ما عليها لتسهيل تحقيق التقدم في عملية السلام ، وأن اسرائيل هي الطرف الذي ما زال يتمادى في وضع العراقيل . واننا لعلى ثقة من أن الموقف الفلسطيني الشجاع المسؤول ، مدعوما بموقف عربي ثابت متماسك ، سيستمر في كشف الموقف الاسرائيلي بصورة ستضع المجتمع الدولي برمته في مواجهة اسرائيل .

وبقدر ما كانت قمة الوفاق والاتفاق معقد أمل في العمل العربي المشترك ، فانها أيضا أبرزت موقفا عربيا واحدا في دعم العراق الشقيق ومساندته في دفاعه عن نفسه ، وعن أمته ، في وجه حرب ظالمة فرضت عليه . وقد كان للموقف العربي ولصمود العراق البطولي وانجازاته الباهرة في الميدان ، الاثر الأكبر في اقناع ايران بقبول قرار مجلس الامن ٥٩٨ بعد عام من اتخاذه ، على الرغم من أن العراق كان قد أعلن قبوله له واستعداده لتنفيذه فور صدوره ، من موقع الاقتدار والشعور بالثقة .

والآن - بعد مرور أكثر من عام على توقف الحرب بين العراق وايران - ما زالت الجهود الدولية تبذل لتطوير اتفاقية وقف اطلاق النار الى سلام عادل دائم بين القطرين الجارين المسلمين وعدم تحويلها الى حالة من اللاحرب واللاسلم تحمل مخاطر بالغة على أمن المنطقة بأكملها واستقرارها . وفي الفترة الأخيرة جددت الأمم المتحدة جهودها المشكورة من خلال امينها العام لتقريب وجهات النظر بين العراق وايران ، الامر الذي يمنحنا الامل في أن توفق هذه الجهود ، لتستأنف مفاوضات السلام بصورة مباشرة بين الجانبين ، وحسبما نصت عليه اتفاقية وقف اطلاق النار وصولا لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي . ولا تفوتنا بهذه المناسبة مناشدة القيادة الايرانية ان تتجاوب مع الحاجة الانسانية لتبادل الاسرى واعادتهم الى ذويهم التزاما بالشريعة السمحة ، واحتراما للمواثيق الدولية .

وخلال الفترة الماضية كذلك ، لم نأل جهدا في ابراز الموقف العراقي البنّاء المسؤول ، وفي حشد التأييد له من على المنابر الدولية ، ومن خلال اتصالاتنا الثنائية مع قيادات مختلف دول العالم ، خاصة الكبرى منها ، وسنستمر في الوقوف مع عراق الاخوة والوفاء (تصفيق حاد) للتوصل الى سلام عادل مشرّف بين الجارتين المسلمتين يضع حدا للتدخل في الشؤون الداخلية ويسوي المشكلات القائمة بين البلدين ويعيد علاقات الجوار الطبيعية بينهما ، ويضمن أمن دول الخليج العربي وسلامتها ، ويرسي دعائم الاستقرار في المنطقة بأسرها .

أما الازمة اللبنانية ، فقد أوليناها اهتمامنا الكبير وجهدنا البالغ ، نظرا لما وصلت اليه الحالة في هذا القطر العربي الشقيق ، من تدهور حمل معه بوادر حقيقية لتقسيمه ممّا هدّد النظام العربي برمّته ، وعرّض المنطقة لخطر البلقنة والتفتيت .

ومن هذا المنطلق ، أيدنا تشكيل اللجنة الثلاثية العربية العليا التي ألفتها قمة الدار البيضاء لتتولى العمل على تحقيق الوفاق اللبناني ، وعبّرنا في كل مناسبة عن تشجيعنا ودعمنا للجهود الخيّرة التي بذلها أشقاؤنا الأعضاء لانجاز المهمة المأمولة منها .

ان أملنا لكبير في أن يشكل الاتفاق الذي توصّل اليه البرلمانيون اللبنانيون في كنف المملكة العربية السعودية الشقيقة ، وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية المنطلق لاستعادة الشعب اللبناني لوحدته الوطنية وسيادته الكاملة على أرضه ، تمهيدا لاعادة بناء لبنان الشقيق وتعميره ، متطلعين الى التزام الأطراف اللبنانية كافة بما تم الاتفاق عليه وصولا الى الغاية المنشودة .

وانني أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بأعمق مشاعر التقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز

وحكومة المملكة العربية السعودية على نجاح جهودهم المخلصة بالتعاون مع جلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد في احراز ما تم تحقيقه من نتائج ايجابية هامة .

وفي الوقت الذي نعبّر فيه عن بالغ ألمنا للحادث الاجرامي الذي أودى بحياة الرئيس رينيه معوض ، فان مما يبعث على التفاؤل أن الاخوة اللبنانيين قد استطاعوا تجاوز النكسة بانتخاب الرئيس الياس الهراوي ، متمنين لفخامته التوفيق في حمل المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه ، وواثقين بأن انتخابه يمثل خطوة واسعة على طريق تنفيذ اتفاق الطائف .

وانسجاما مع الثوابت التي يقوم عليها الاردن ، ووفاء للأهداف العليا التي يتمسّك بها ، وتجسيدا لمبادئ الثورة العربية الكبرى التي يحمل الاردن لواءها ، فقد كنا نبادر دائما ، الى بذل كل جهد مخلص في سبيل جمع صفوف أمتنا وتوحيد كلمتها ، وكان من ثمار هذا الموقف وتلك المبادرات أن تمّ بعون الله وتوفيق منه تأسيس مجلس التعاون العربي ليضمنا مع أشقائنا في الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية في اطار يستند الى صيغة متقدمة من صيغ العمل القومي(تصفيق حاد) تهدف الى الارتقاء بذلك العمل الى ما يفيد شعوبنا ، ويجنبنا عثرات الماضي ، ويقدّم لأمتنا نموذجا ناجحا للتنمية الأقتصادية والإجتماعية، في زمن أخذت فيه التجمعات الاقتصادية في تأدية دور مهم حيوي على الساحة الدولية . وهذا المجلس هو من أمتنا ولها . وكلنا أمل في أنه سيسهم – مع مثيليه مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي – في رفد الجهد العربي المشترك لما يعزّز مكانة أمتنا ، ويعلي شأنها ، وبما يصبّ في بوتقة التعاون العربي الأشمل في اطار جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك كافة .

أما على الصعيد الثنائي ، فقد استمرت الحكومة في العمل على تطوير علاقات الأردن في مختلف المجالات مع أشقائه جميعا ، وتنشيط لجان مشتركة على مستويات متعددة بين الأردن وعدد من الدول العربية بهدف تقوية أسس ذلك التعاون وإدامته .

وعلى الصعيد الدولي ، عملت الحكومة على تمتين أواصر الصداقة مع مختلف الدول ، انطلاقا من المصلحة والاحترام المتبادلين ، وبما ينسجم مع المصداقية الدولية المرموقة التي تمكنا من بنائها على مرّ السنين ، كما نشطت الدبلوماسية الأردنية في مختلف المحافل الدولية لتعطي صورة حقيقية مشرقة عن وطننا ، فكان حضورنا قويا في منظمة المؤتمر الاسلامي ، ومجموعة عدم الانحياز ، ومنظمة الأمم المتحدة ، بحيث ساهمنا مساهمة ايجابية مع اشقائنا في الدفاع عن قضايانا وتحقيق المكاسب لها .

ولم يكن مواطننا خارج الأردن ، وفي مواقع اغترابه ، عاملا أو طالبا ، بعيدا عن اهتمامنا ، فقد استمرت الحكومة في بناء جسور الألفة والتواصل معه ، ورسخت بادرة الثقاء اولئك الاخوة في ربوع وطنهم في مؤتمر بلدهم، لتمتين صلتهم بأهلهم وبوطنهم ، ولاتاحة الفرص أمامهم للمساهمة في بناء

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب ،

أن موقعنا العربي والاسلامي والدولي ، يعتمد أولا على موقعنا من أنفسنا في الداخل ، وعلى قيمتنا الذاتية التي تتنامى بتماسك جبهتنا الداخلية ، وبقدرتنا على التعبير السليم عن قيمنا واصالتنا وعلى استنفارنا لقدراتنا وطاقتنا الابداعية ونحن نواكب حركة التاريخ ونفي بمتطلبات التطور والتقدم . واستكمالا للحياة النيابية والمسيرة الديمقراطية ، فاننا سنؤلف لجنة ملكية لصياغة ميثاق يرسم اطار مسيرتنا في العمل منبثقا عن أحكام الدستور والثوابت التي تقوم عليها المملكة الأردنية الهاشمية (تصفيق حاد) ويحدد المفاهيم المركزية الأساسية :الوطنية والقومية ، التي تسير الدولة على هديها ، وتعمل بموجبها ، والتي ستقوم على أساسها وتنشط وفقها التنظيمات السياسية .ثم يطرح هذا الميثاق ، فيما بعد ، على الشعب في استفتاء عام ، ليكون بذلك تتاجا لقرار شعبي شامل .

حضرات الأعيان ،

حضرات النواب،

أن حقيقة وجودنا جميعا تحت قبة البرلمان في هذا اليوم المبارك ، تشير – بما لا يقبل أدنى شك – الى اننا قد بدأنا – بعون الله – مرحلة جديدة في المسيرة الخيرة المتصلة ، لهذا الوطن الأردني العربي الطيب(تصفيق حاد جداً) ولا ضير في أن نتذكر جميعا وقد خطونا خطوتنا الأولى في هذا الشوط ، أننا لا نتلمس طريقنا في الظلمة ، ولا نتحرك في فراغ ، ولا ننطلق من لا شيء ... فسبيلنا بين ، ولن نتعامى عنه ، لأنه سبيل التنمية والتقدم والبناء . ومبادؤنا ثابتة لن نحيد عنها لأنها مبادئ الثورة العربية الكبرى التي تشكل جوهر وجودنا القومي (تصفيق حاد جدا) وظروفنا معروفة بما تنطوي عليه من محدّدات وتحديات ، ولن تزيدنا في التعامل معها الا ثباتا وعزيمة ومضاء، وانجازاتنا كثيرة مشهودة ، ولن تكون الا موضع فخر واعتزاز . ومؤسساتنا العسكرية والمدنية والأهلية راسخة متنامية ، ولن نرى فيها الا صرح عز وأمن ونماء . فظهور بعض الحشائش في حديقة غنّاء لا يحجب أشجارها ولا يخنق أريج ازهارها . فالانجازات التي حققتها الدولة شعبا وحكومة ومؤسسات وشهد لنا بها العدو والصديق ، والبعيد والقريب ، هي من الرسوخ والوضوح بحيث لا يمكن محوها أو طمس معالمها . أن الروح البناءة الواعية المسؤولة هي التي تمنع الخطأ وتدرأ الخطر ، وان النزعة المتفائلة المنطلقة الى المستقبل بأمل ورجاء ، هي التي تحمي من التخاذل والشلل والارتكاس .

وإن ثقتي بكم مواطنين وممثلين لشعبنا العربي الخير ، هي التي تعزز أملي في أن أعمال مجلسكم الموقر سواء في مراقبة السلطة التنفيذية ، أو في التعاون والحوار المسؤول معها ستثمر جنى وفيرا طيبا – باذن الله – يعود على المملكة بالمنعة والازدهار (تصفيق حاد) وعلى المواطنين ، كل المواطنين ، بالخير والأمن والرخاء .

خطاب العرش

أن المشاركة هي ركيزة الديموقراطية ، وهي ليست غاية في ذاتها ، بل وسيلة لمعالجة قضايا الوطن ومشكلات المجتمع ورعاية مصالح الشعب الحقيقية . ويقيني اننا مجمعون على أن الوطن بحاجة الى من يزيل العثرات من أمامه لتواصل مسيرته المباركة ، وليس الى من يضيف الى العثرات ليوقف هذه المسيرة ، فلنتعاون جميعا لنتعهد نبتة الحياة ، ونسقيها بأيدينا . بهذه الروح ، وليس بغيرها ، تنجح التجربة البرلمانية التي نبتهج اليوم باستئنافها على بركة الله وبعون منه سبحانه .

نسأله تعالى أن ينير أبصارنا وبصائرنا ، وأن يلهمنا السّداد في الرأي ، والصواب في القول والتوفيق في العمل ، هو مولانا ، لنعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

(تصفيق حاد جداً)

وبعد انتهاء حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم من القاء خطاب العرش سلم الخطاب الى عطوفة رئيس التشريفات الملكية ثم تهيأ جلالته للانصراف عند الساعة الواحدة والنصف فوقف الحاضرون اجلالا محيين جلالته بالتصفيق الحاد .

فحيا جلالته الحاضرين ودخل قاعة التشريفات الملكية الخاصة وتفضل بالسماح لحضرات السادة الأعيان والنواب بالسلام على جلالته ،.وبعدها غادر جلالته حفظه الله المجلس بمثل ما استقبل به من حفاوة واجلال واحترام .

أمين عام مجلس الأمة	رئيس مجلس الأمة
هاني خير	أحمد اللوزي

ملحوظة :-

حضر حفل الافتتاح :-

جلالة الملكة نور المعظمة ، رجال البلاط ، كبار موظفي الديوان الملكي الهاشمي ، الوزراء السابقون ، رؤساء البعثات الدبلوماسية الاسلامية والعربية والأجنبية ، والمنظمات العربية والدولية المعتمدون لدى البلاط الملكي الهاشمي ، والقناصل الفخريون ، الامناء العامون ، ممثلو الهيئات العلمية الاسلامية ، قضاة المحاكم الشرعية والنظامية ، رجال الدين من الطوائف الأخرى ، أمراء الجيش والأمن العام ، الملحقون العسكريون للدول العربية والأجنبية ، مدراء الدوائر والبنوك والمؤسسات ، والشركات ، وكبار موظفي الدولة ، ورؤساء النقابات والبلديات ، شيوخ العشائر ووجهاء البلاد ، رجال الأعلام المحلية والعربية والاجنبية ، سيدات المجتمع ، وعضوات الاتحاد النسائي الأردني .

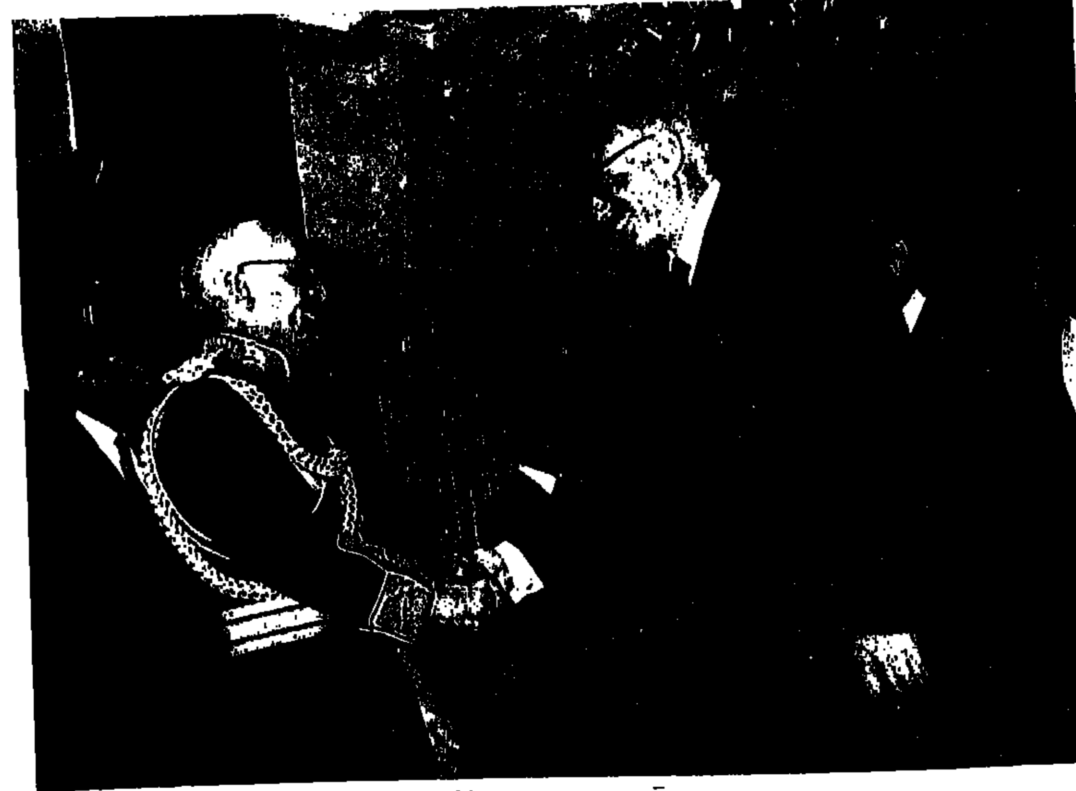
١- قام بتنظيم هذا المحضر والإشراف على طباعته مساعد الأمين العام لمجلس الأمة السيد عدنان بعيون .
ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكركي .

٢- قام بتدقيق هذا العدد :-
السيد غسان فرج .





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



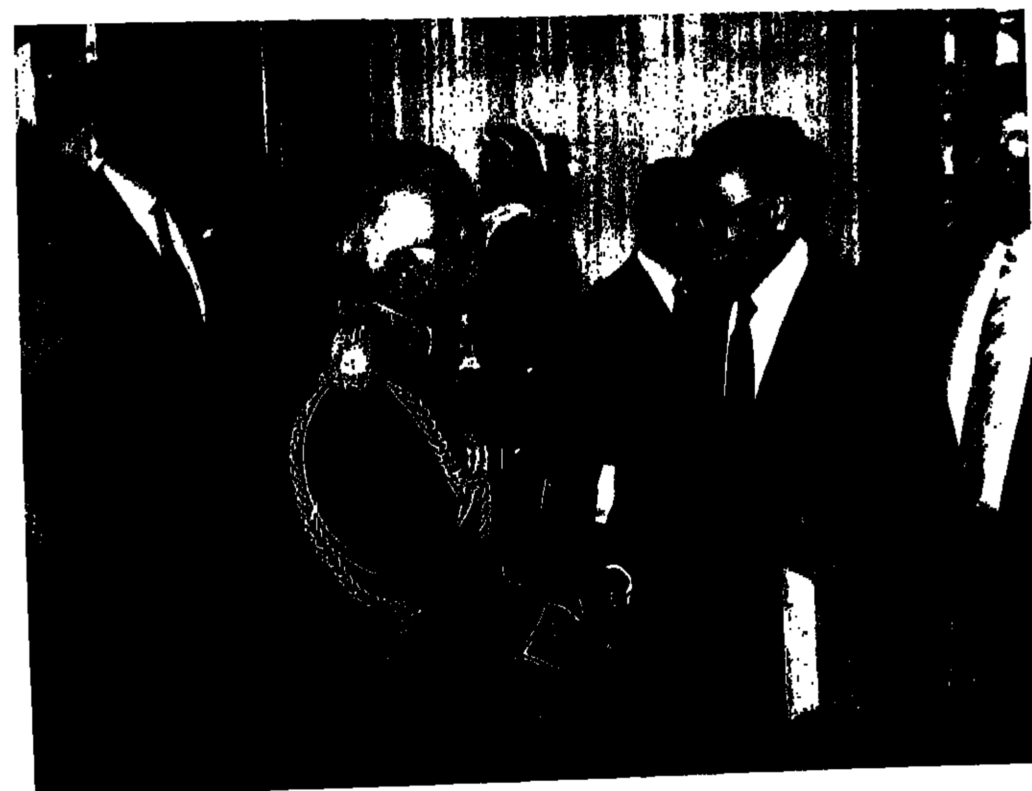


أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



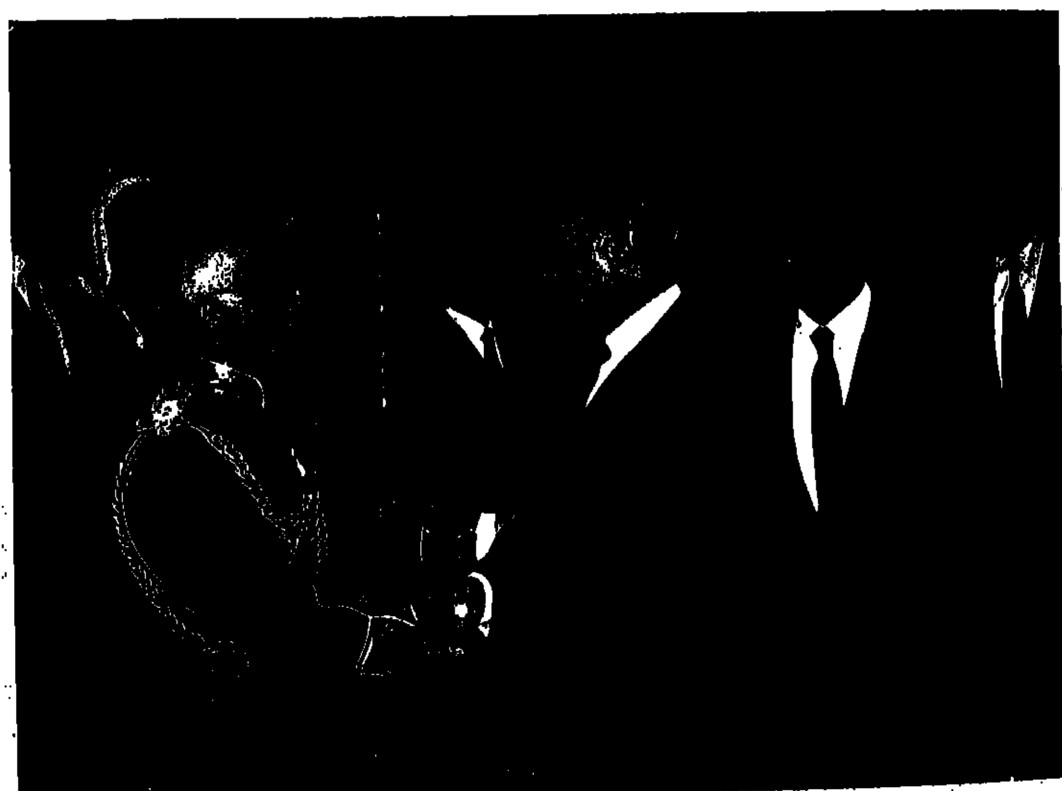
أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



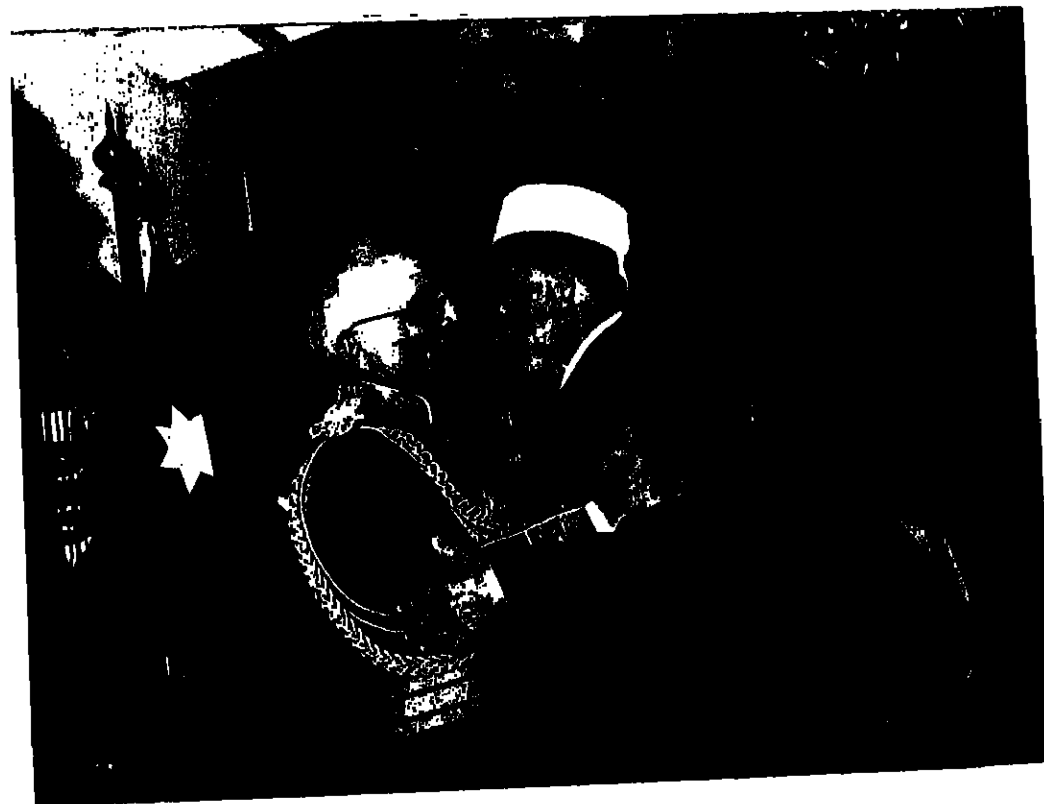


أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



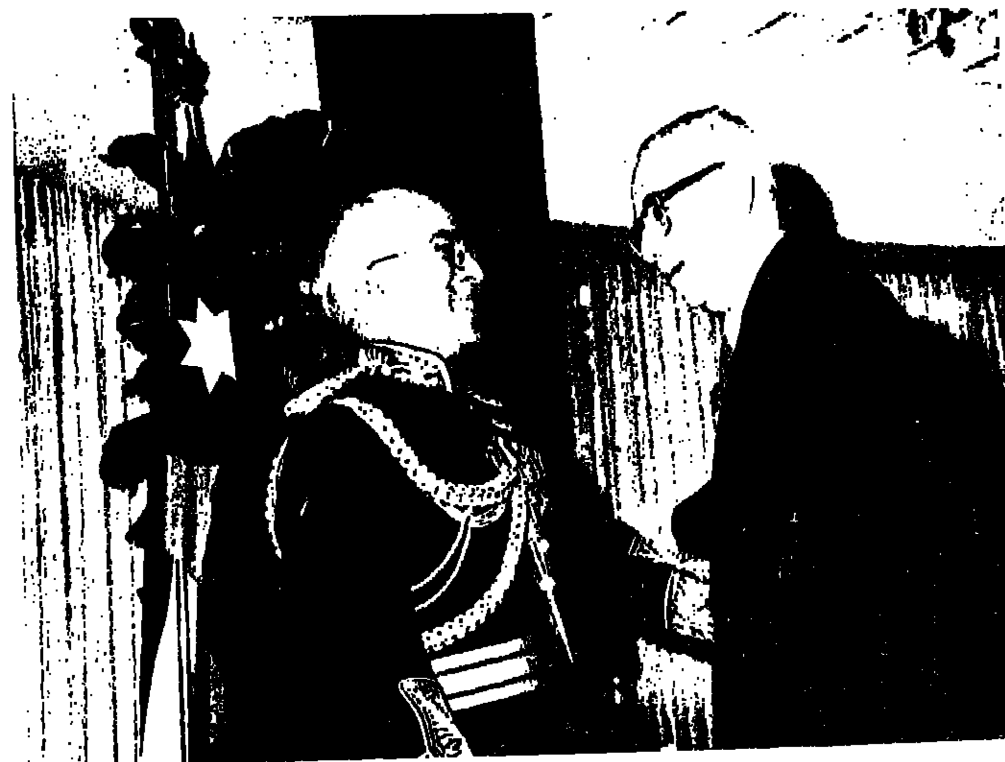


أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



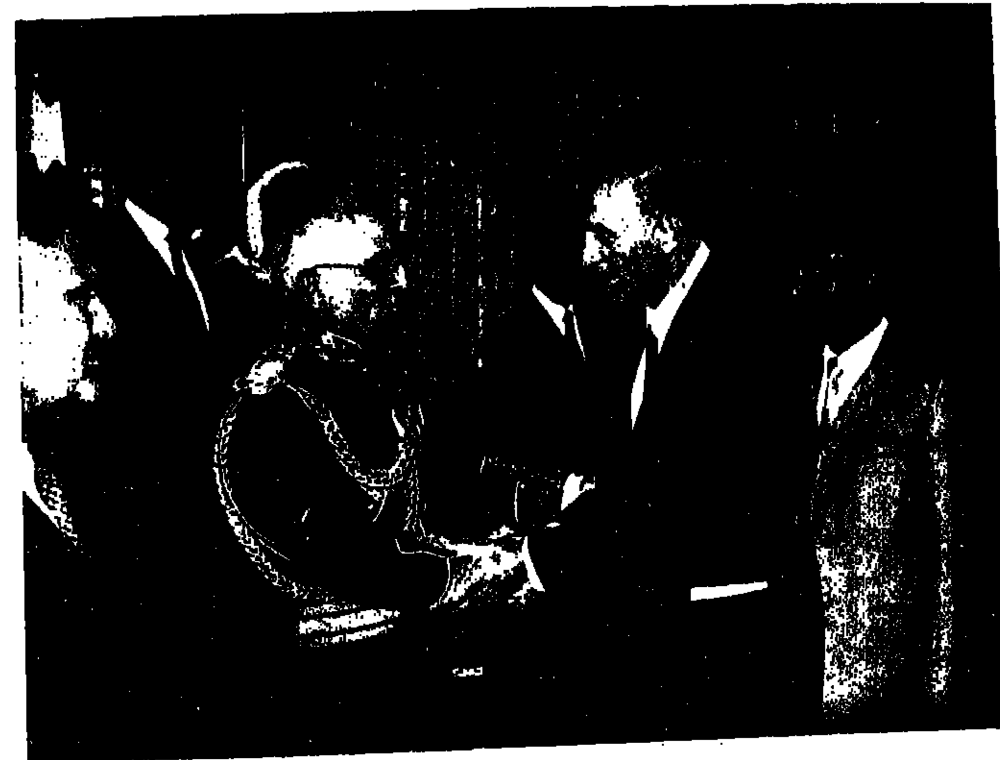


أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



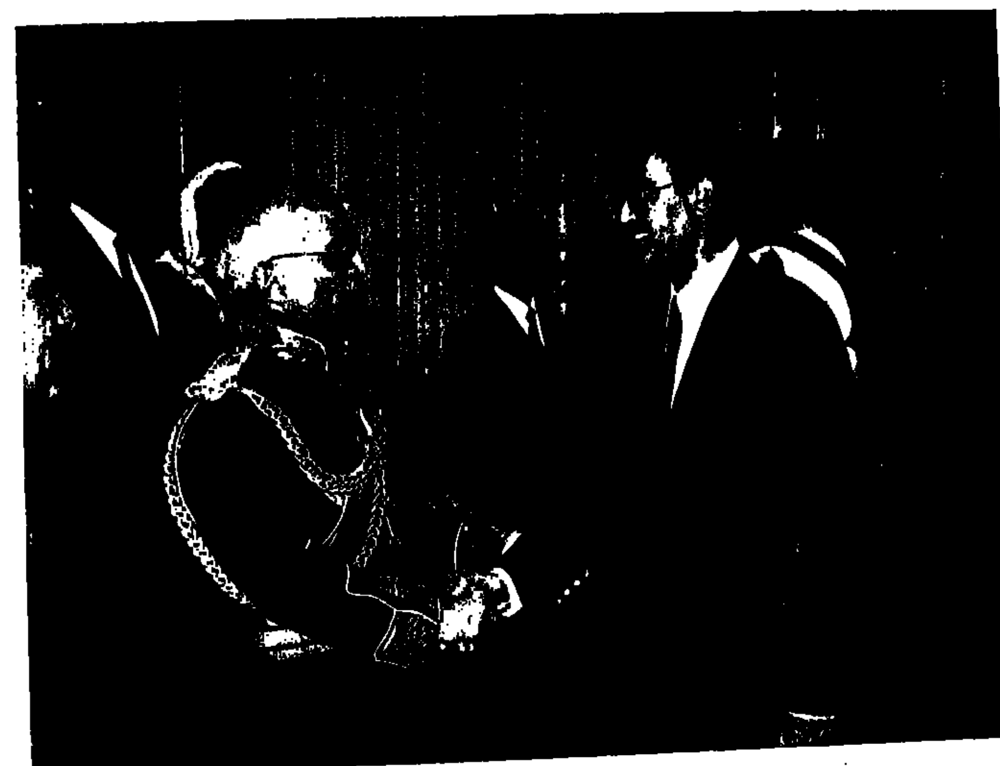


أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام علي جلالة الملك المعظم



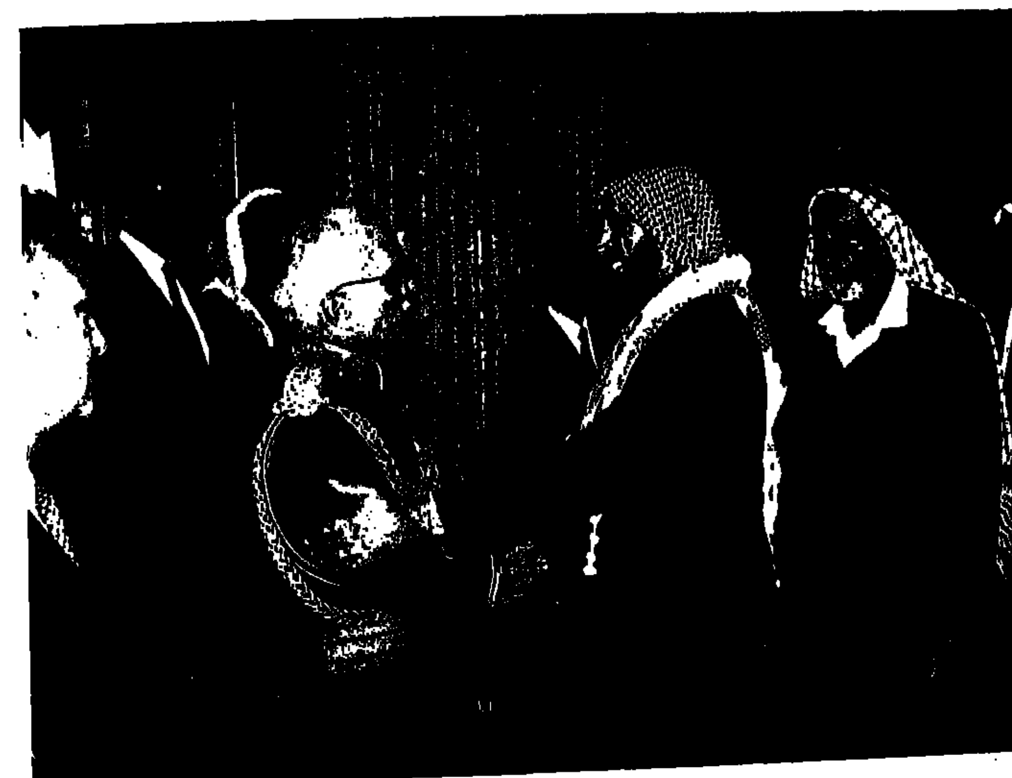


أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



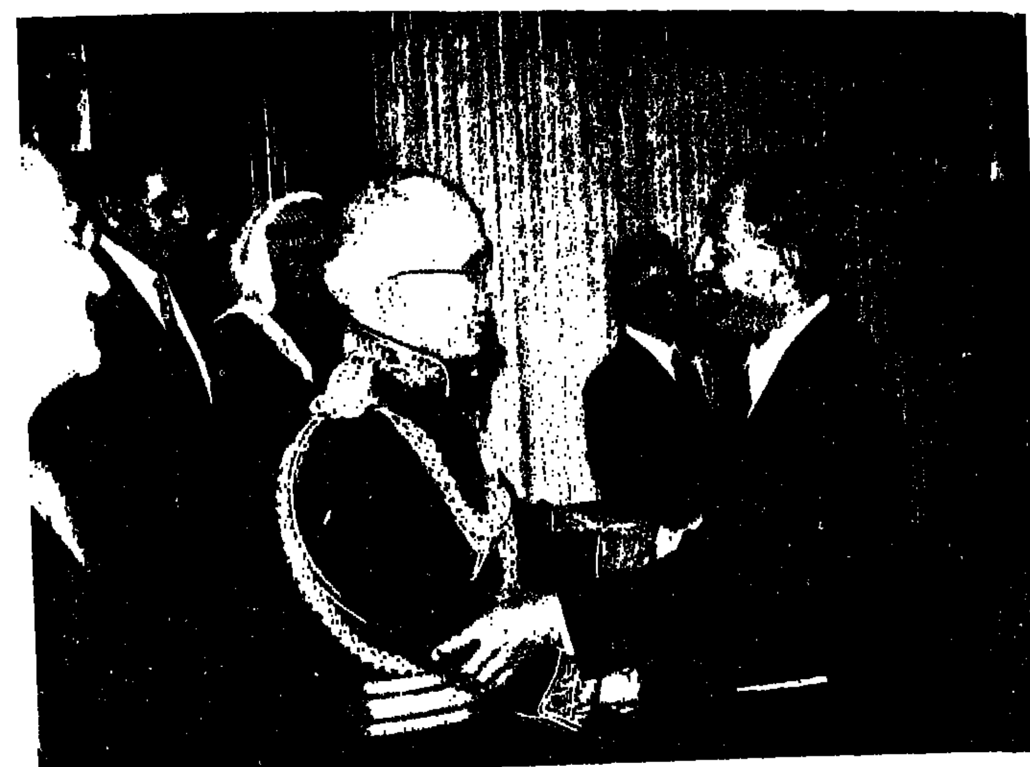


أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



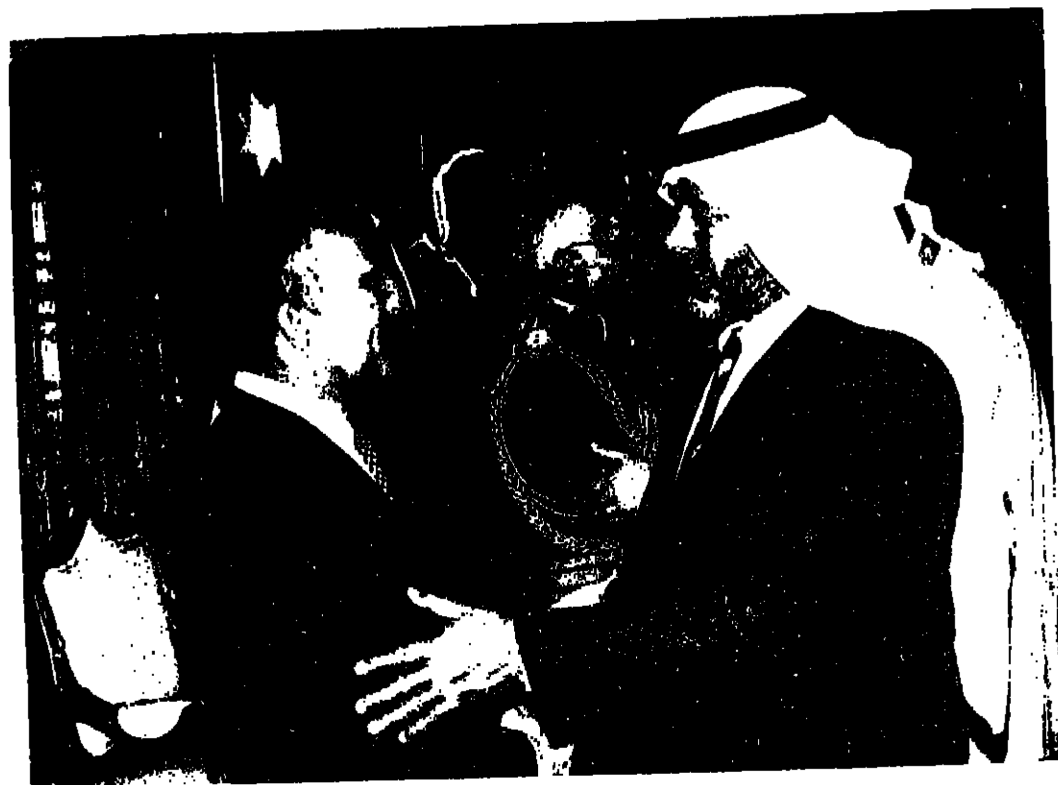


أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

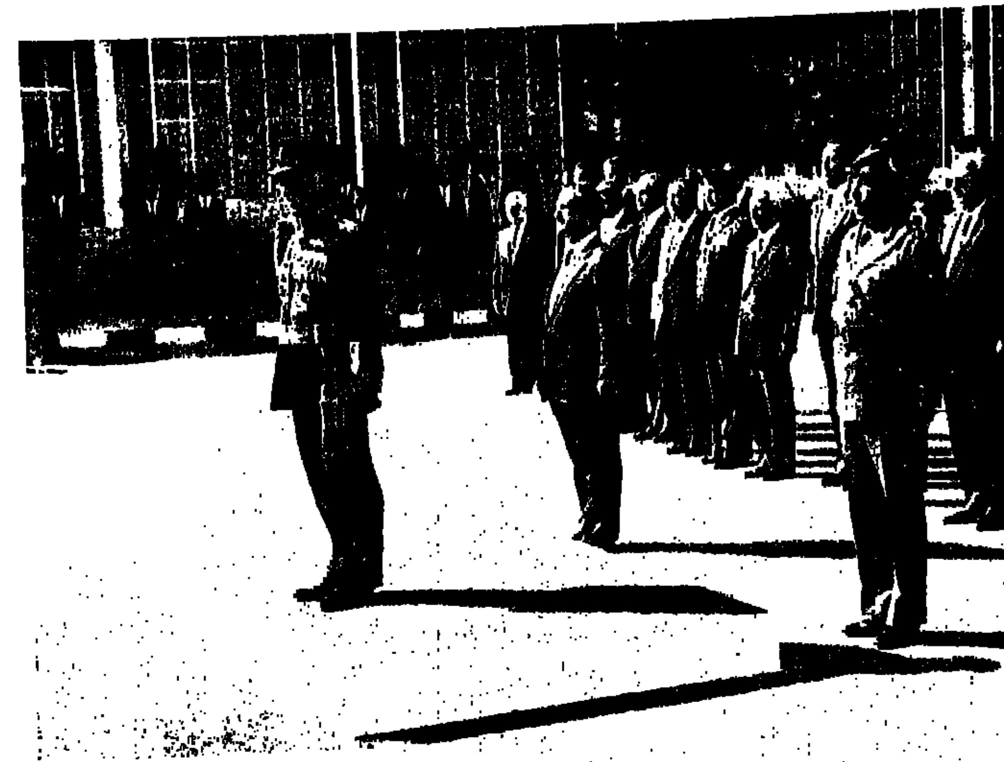


أعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

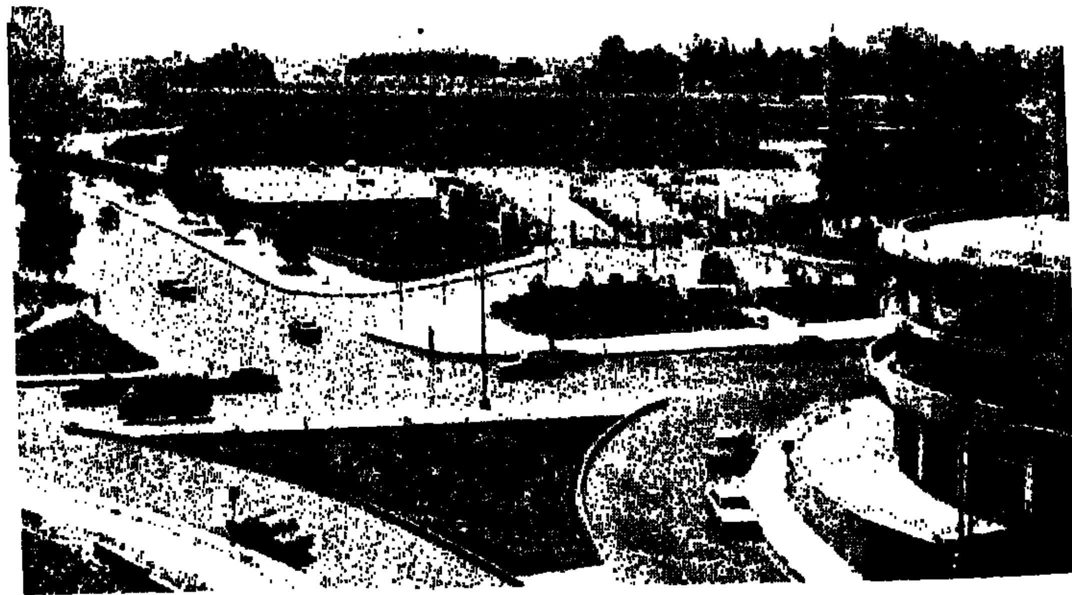


جلالة الملك المعظم عند مغادرته مبنى مجلس الامة





جلالة الملك المعظم يؤدي تحية السلام الملكي عند مغادرته مبنى المجلس بعد انتهاء مراسيم افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر



(مبنى مجلس الأمة)